غرفة البحرين
BAHRAIN CHAMBER

نظرة عامة حول الاقتصاد المحلي

الربع الأول من 2021

محتوى التقرير

ملخص تنفيذي — صفحة 3

1 احصائيات حول العاملين في القطاعات الاقتصادية — صفحة 5

2 التبادل التجاري — صفحة 13

3 الملامح الاقتصادية المحلية — صفحة 18

4 تأثير الجائحة على مختلف القطاعات — صفحة 28

ملخص تنفيذي

احصائيات حول العاملين في القطاعات الاقتصادية

- انخفاض عدد العاملين في القطاع الخاص بنسبة 6% في 2020 مقارنة بالعام 2015 و 9% مقارنة بـ2019 بسبب تداعيات الجائحة.
- انخفاض عدد العاملين في اغلبية القطاعات الاقتصادية منذ 2015، حيث أن اكبر انخفاض كان في قطاع الزراعة والصيد والحراجة بنسبة 34%-.
- اكبر ارتفاع كان في عدد العاملين في قطاع الصحة والعمل الاجتماعي بنسبة 138%.

التبادل التجاري

- انخفض حجم التبادل التجاري الإجمالي (النفطي وغير النفطي) في البحرين بنسبة 12%- من 33.5 مليار دولار أمريكي في 2010 إلى 29.6 مليار دولار أمريكي في 2020.
- انخفاض حجم التبادل التجاري غير النفطي خلال 2020 مقارنة بـ 2019 بنسبة 2.7%.
- انخفاض حجم التبادل التجاري مع دول الخليج خلال 2020 مقارنة بـ2019، حيث أن الانخفاض الأبرز كان بين البحرين والامارات العربية المتحدة بنسبة 21.6% ومع دولة الكويت بنسبة 17%.

الملامح الاقتصادية المحلية

- من المتوقع تعافي الاقتصاد في العام الحالي 2021، حيث أنه من المتوقع أن يبلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حوالي 3.3%.
- هبوط مؤشر أسعار المستهلك 2.3% في 2020 مقارنةً بالعام 2019.
- البحرين في المرتبة 39 عالمياً في مؤشر القدرات الإنتاجية.
- البحرين في المرتبة 49 عالمياً في مؤشر الأمن الغذائي.

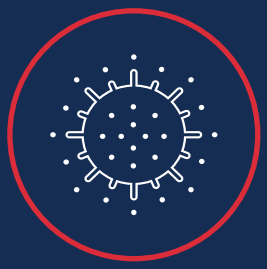

تأثير الجائحة على مختلف القطاعات

- ارتفاع التحويلات المالية بوساطة فوري+ خلال فبراير 2021 بنسبة 424%.
- ارتفاع عدد عمليات الدفع الالكتروني 15.5% وقيمة العمليات 2.6% خلال فبراير 2021
- 5% نسبة انخفاض عدد عمليات السحب من أجهزة الصراف الآلي في 2020 مقارنةً بالعام 2019.
- قفزة في قيمة عمليات نقاط البيع والتجارة الإلكترونية بنسبة 118% في قطاع السوبر ماركت.
- انخفاض في قيمة عمليات ونقاط البيع في قطاع المجوهرات بنسبة 45%.
- انخفض عدد الزوار الوافدين لأغراض سياحية في البحرين بنسبة 83%، من 11.1 مليون زائر في 2019 إلى 1.9 مليون زائر في 2020.
- انخفضت إجمالي إيرادات السياحة الوافدة في 2020 بنسبة 80% من 1.5 مليون دينار إلى 0.3 مليون دينار.
- ارتفاع هائل في نسبة الجرائم الإلكترونية خلال العام الماضي بنسبة بلغت حوالي 494%.
- "كورونا" يخفض الدروات التدريبية الصفية بنسبة 80%.

1

العاملين في القطاعات الاقتصادية

انخفاض عدد العاملين في القطاع الخاص بنسبة 6% في 2020 مقارنة بالعام 2015 و 9% مقارنة بـ 2019 بسبب تداعيات الجائحة

ألقت تداعيات جائحة كورونا بظلالها على شتى نواحي الحياة حتى مع بدء الرفع التدريجي لإجراءات الحظر بما فيها الجانب الاقتصادي الذي تعرض لأضرار بالغة بسبب إجراءات الحظر التي انتهجتها عدد من الدول، حيث تعرضت العديد من القطاعات إلى إغلاق شبه شامل ليومنا هذا مما تسبب بارتفاع نسب البطالة.

ولم تكن القطاعات التجارية في مملكة البحرين في منأى عن التأثيرات السلبية لفايروس "كورونا"، فقد اتجه العديد من أصحاب الأعمال إلى تسريح موظفيهم وانخفض عدد العاملين في اغلبية القطاعات الاقتصادية في 2020 بنسبة 6% مقارنة بالعام 2015، كما ترتفع هذه النسبة لتصل الى 9٪ اذا ما قورن عدد العاملين في 2020 بعدد العاملين في 2019، حيث بلغ عدد العاملين في العام 2019 حوالي 563،447 الف عامل في حين هبط حتى 515،155 في عام 2020.

ويعتبر قطاع الزراعة وصيد الأسماك من أبرز القطاعات المتضررة على مدار الخمس سنوات الماضة بنسبة انخفاض وصلت حتى 34%.

التغير في عدد العاملين خلال 5 سنوات

المصادر: الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي

التغيير في عدد العاملين في القطاعات الاقتصادية

-34%

انخفض مجموع العاملين في نشاط الزراعة والصيد والحراجة بنسبة 34%- خلال الخمس سنوات الماضية من 2506 عامل في 2015 إلى 1655 عامل في عام 2020.

العاملين في نشاط الزراعة والصيد والحراجة

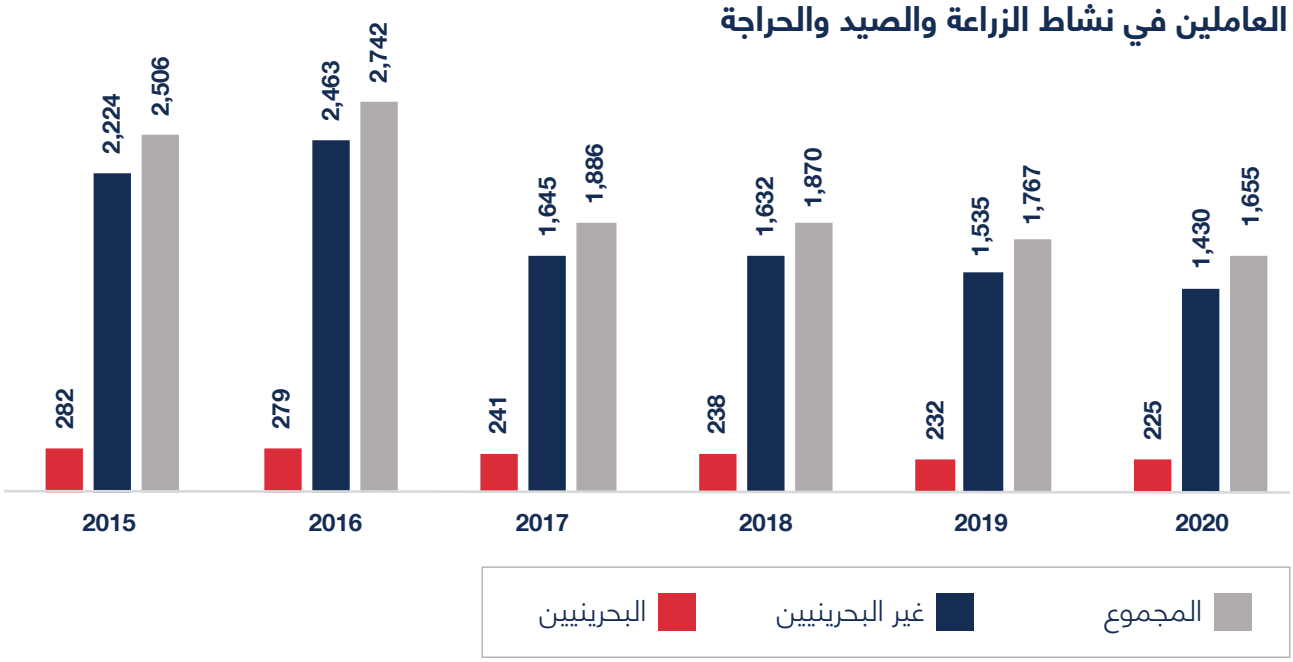

-29%

انخفض مجموع العاملين في نشاط الصناعات التحويلية بنسبة 29%- خلال الخمس سنوات الماضية من 78,450 عامل في 2015 إلى 56,070 عامل في عام 2020.

العاملين في نشاط الصناعات التحويلية

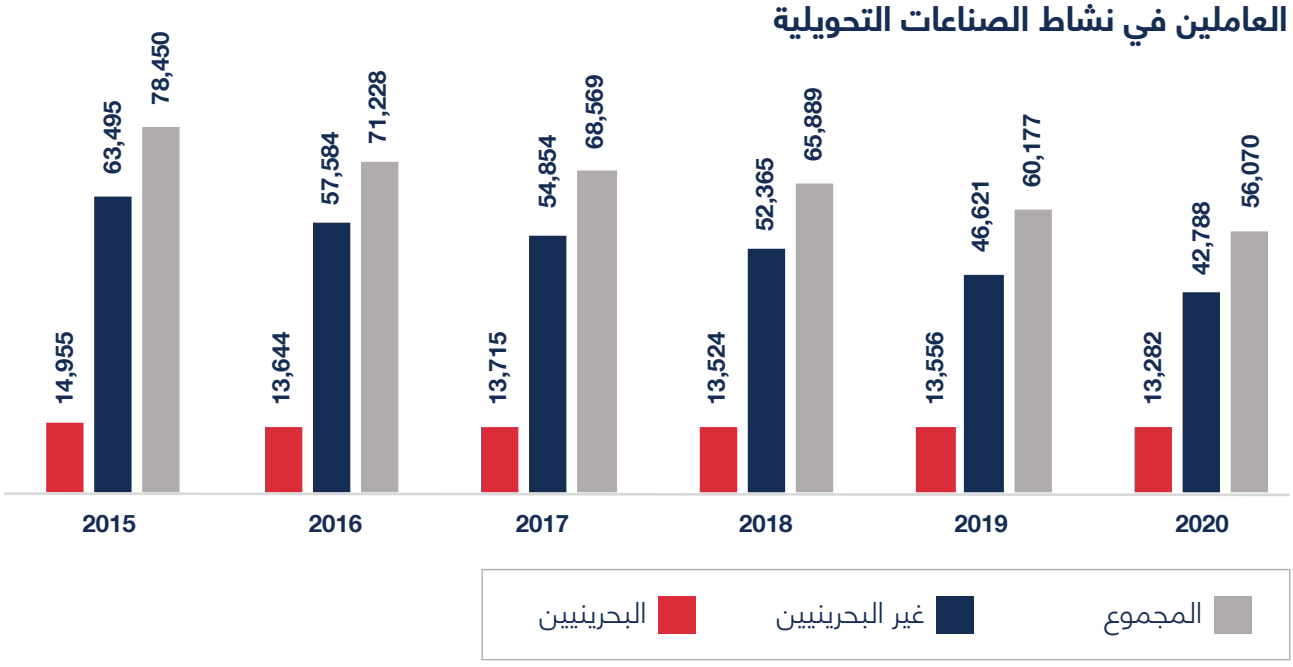

المصادر: الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي

-11%

انخفض مجموع العاملين في نشاط الانشاءات بنسبة 11%- خلال الخمس سنوات الماضية من حوالي 140 ألف عامل في 2015 إلى 124 ألف عامل في عام 2020.

العاملين في نشاط الانشاءات

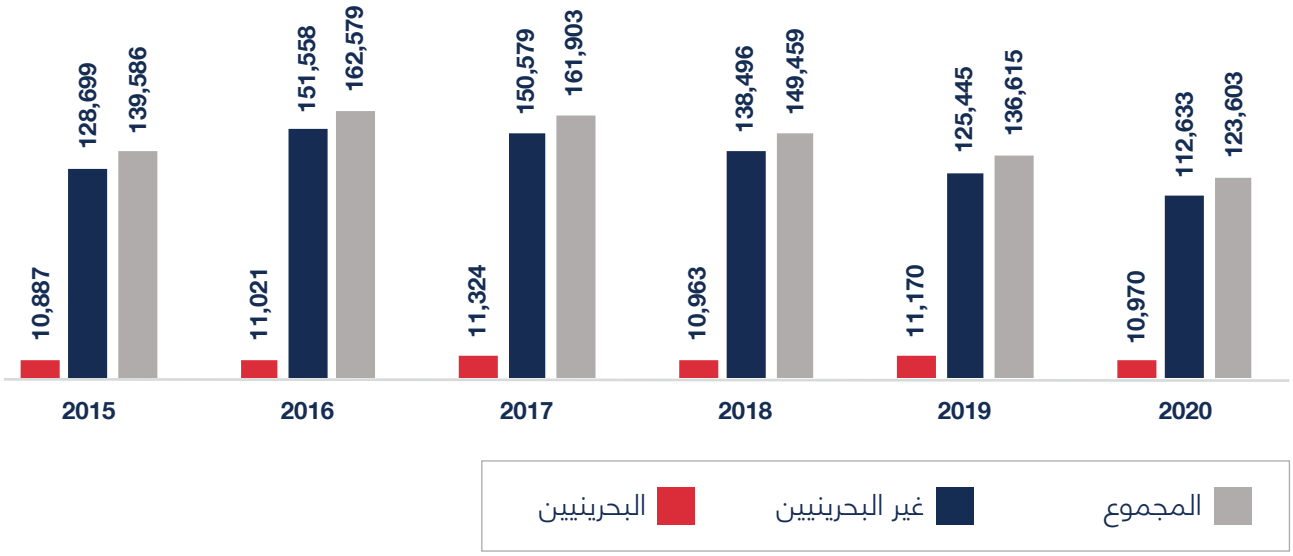

-7%

انخفض مجموع العاملين في نشاط التجارة بنسبة 7-% خلال الخمس سنوات الماضية من 130 ألف عامل تقريباً في 2015 إلى 121 ألف عامل تقريباً في عام 2020.

العاملين في نشاط تجارة الجملة/التجزئة واصلاح المركبة والسلع الشخصية

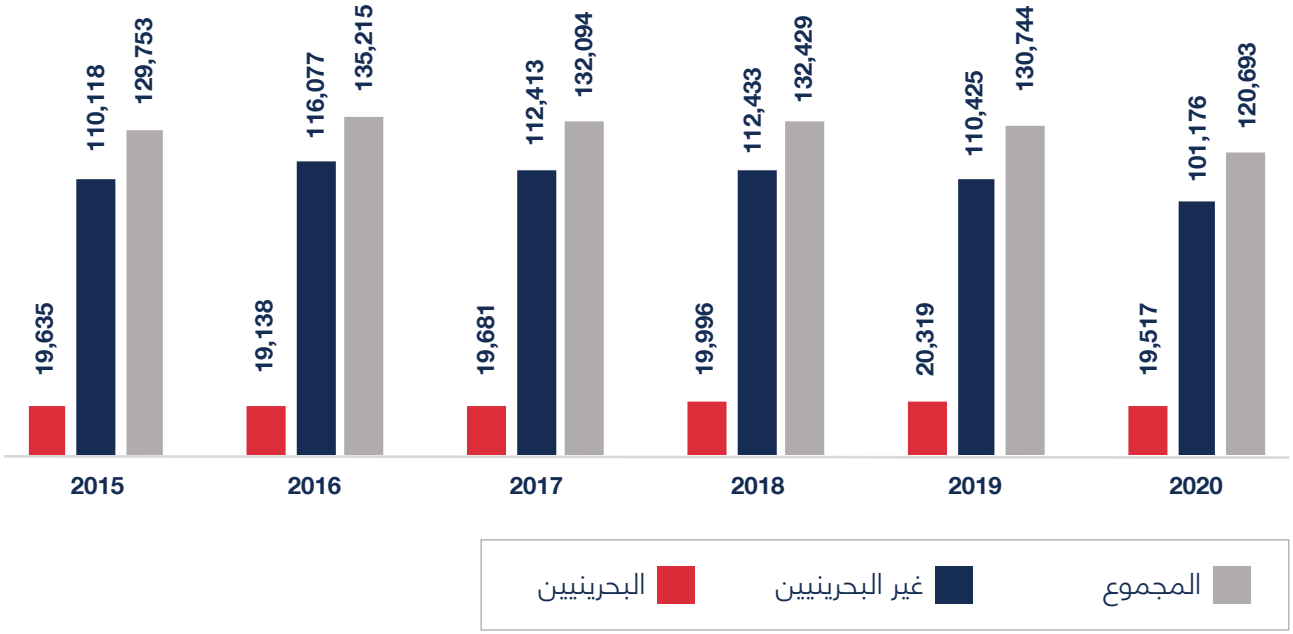

المصادر: الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي

-30%

انخفض مجموع العاملين في نشاط الفنادق والمطاعم بنسبة 30%- خلال الخمس سنوات الماضية من 39 ألف عامل في 2015 إلى 27 ألف عامل في عام 2020.

العاملين في نشاط الفنادق والمطاعم

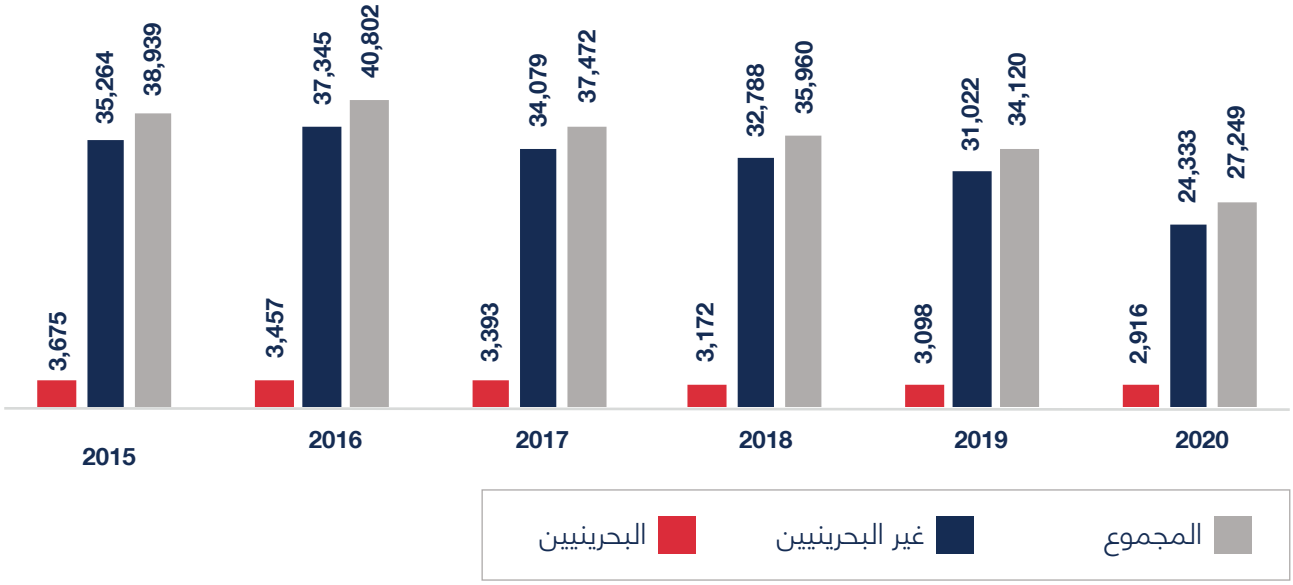

+50%

ارتفع مجموع العاملين في نشاط النقل والتخزين والاتصالات بنسبة 50% خلال الخمس سنوات الماضية من 21 ألف عامل في 2015 إلى 31 ألف عامل في عام 2020.

العاملين في نشاط النقل والتخزين والاتصالات

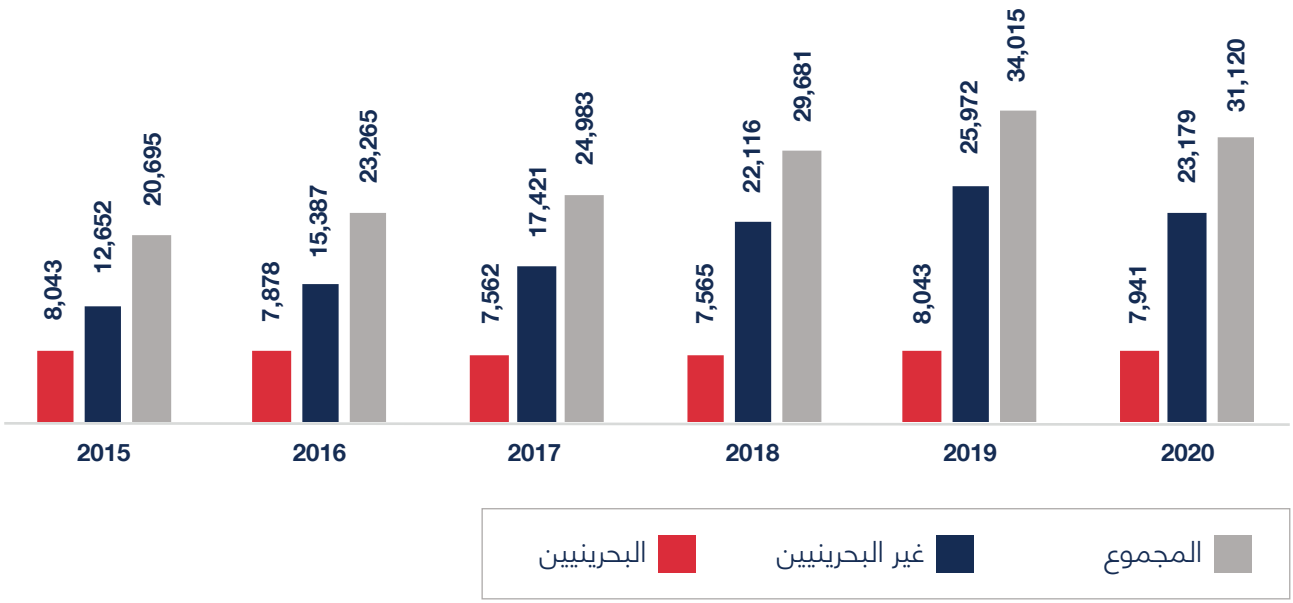

المصادر: الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي

+4%

ارتفع مجموع العاملين في نشاط الوساطة المالية بنسبة 4% خلال الخمس سنوات الماضية من 14 ألف عامل في 2015 إلى 15 ألف عامل في عام 2020.

العاملين في نشاط الوساطة المالية

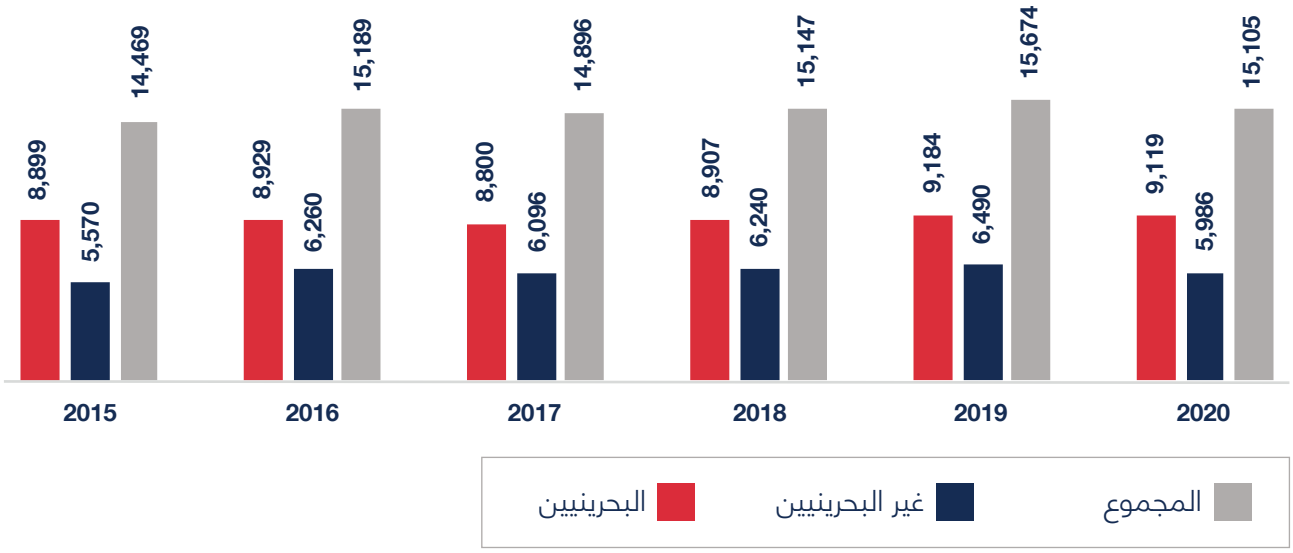

-15%

انخفض مجموع العاملين في نشاط الأنشطة العقارية بنسبة 15%- خلال الخمس سنوات الماضية من 44 ألف عامل في 2015 إلى 37 ألف عامل في عام 2020.

العاملين في نشاط الأنشطة العقارية والإيجارية والمشاريع التجارية

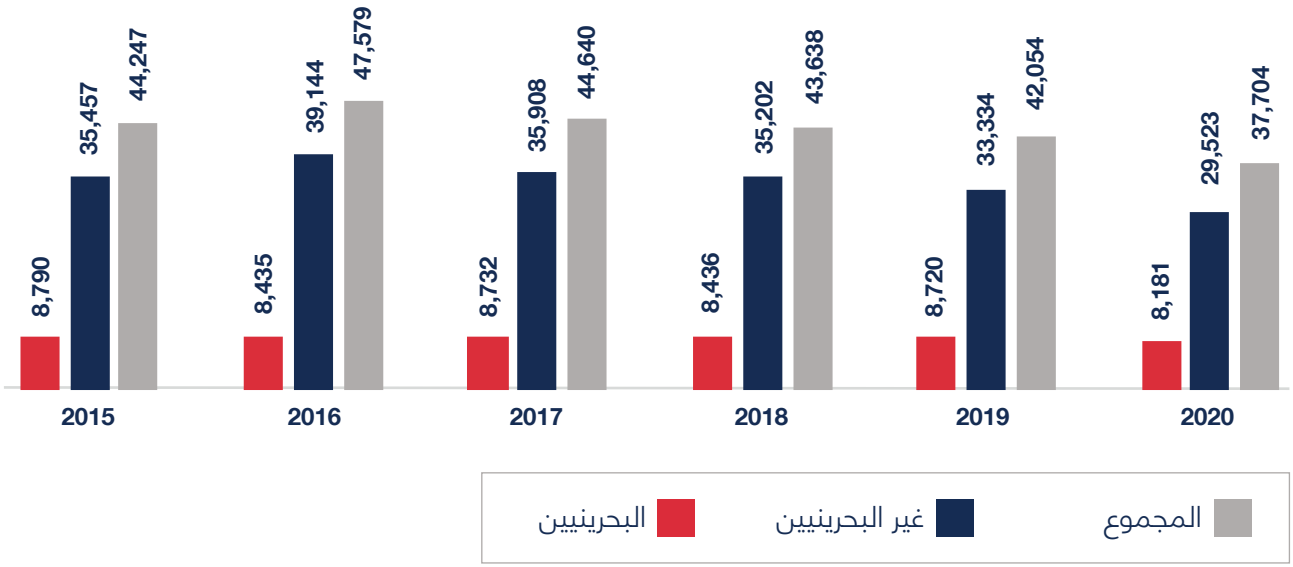

المصادر: الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي

+68%

ارتفع مجموع العاملين في نشاط التعليم بنسبة 68% خلال الخمس سنوات الماضية من 7472 عامل في 2015 إلى 12 ألف عامل في عام 2020.

العاملين في نشاط التعليم

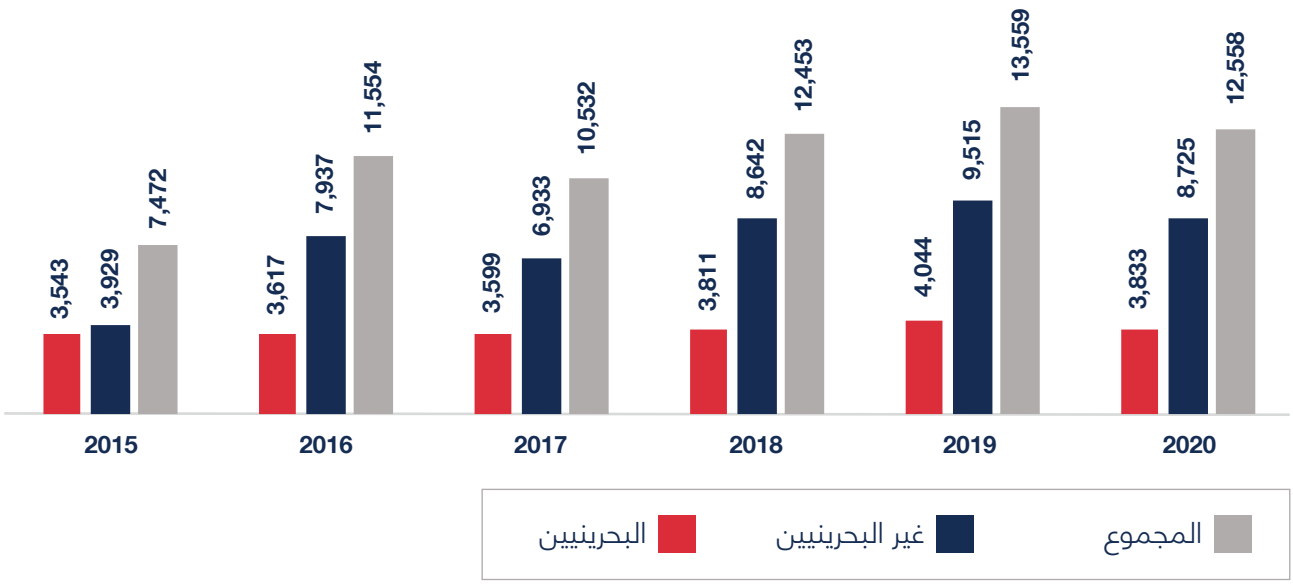

+138%

ارتفع مجموع العاملين في نشاط الصحة والعمل الاجتماعي بنسبة 138% خلال الخمس سنوات الماضية من 4134 عامل في 2015 إلى 9835 عامل في عام 2020.

العاملين في نشاط الصحة والعمل الاجتماعي

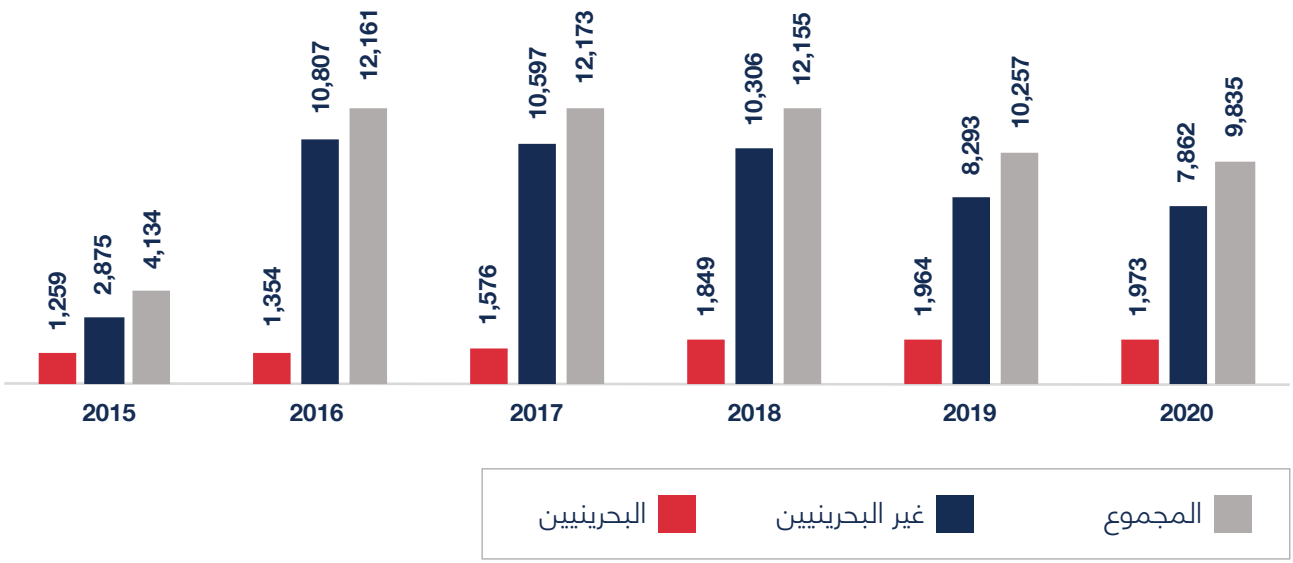

المصادر: الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي

جائحة كورونا والتحول الرقمي يؤثران على سوق العمل

أدت عمليات الإغلاق الناجمة عن جائحة كورونا والركود الاقتصادي العالمي المرتبط به في عام 2020 إلى رؤية غير واضحة لسوق العمل، حيث سرعت من أهمية تلبية متطلبات الثورة الصناعية الرابعة. وبذلك، يمكننا أن نرى تغييرات كبيرة في عدد العاملين في العديد من القطاعات الاقتصادية على مدى السنوات الخمس الماضية في البحرين.

كان أكبر انخفاض في عدد العاملين من نصيب قطاع الزراعة والصيد والحراجة بنسبة بلغت 34% ومن ثم قطاع الصناعات التحويلية بحوالي 30%، مما يعكس التأثير المزدوج للجائحة وزيادة الأتمتة والتركيز بشكل أكبر على المهارات التكنولوجية بدلاً من المهارات البدنية.

من ناحية أخرى، كانت أكبر زيادة في عدد العاملين من نصيب قطاع الصحة والعمل الاجتماعي بنسبة 138% ومن ثم قطاع التعليم بنسبة 68%، ويعكس ذلك النمو الكبير في هذين القطاعين الحيويين، مما يستدعي التركيز عليها وتطويرهما بشكل دائم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

كما أنه من المهم التركيز على مواءمة مهارات القوى العاملة مع متطلبات فترة ما بعد الجائحة، ومتطلبات الثورة الصناعية الرابعة. يمكن القيام بذلك من خلال توفير المزيد من التدريب في منتصف الحياة المهنية والتدريب المهني للعاملين، ويجب التركيز بشكل خاص على المهارات الرقمية والابتكار.

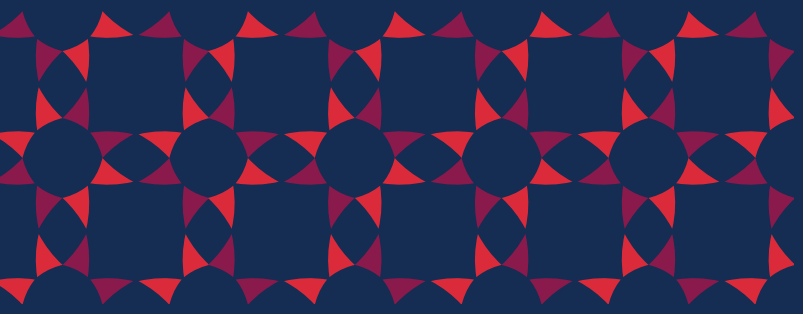

2

التبادل التجاري

انخفاض حجم التبادل التجاري في البحرين من 2010 إلى 2020 بنسبة تقدر بحوالي 12%

انخفض حجم التبادل التجاري الإجمالي (النفطي وغير النفطي) في البحرين بنسبة 12%- من 33.5 مليار دولار أمريكي في 2010 إلى 29.6 مليار دولار أمريكي في 2020، ويعتبر ذلك ثاني ادنى قيمة خلال العشر سنوات الماضية نتيجةً لانتشار جائحة كورونا وتأثيرها على التبادل التجاري العالمي. أعلى حجم للتبادل التجاري كان 43.0 مليار دولار أمريكي في 2013، وأدنى حجم للتبادل التجاري 27.6 مليار دولار أمريكي في 2016، وذلك بسبب هبوط أسعار النفط من 2014-2016. ارتفع حجم التبادل التجاري غير النفطي بنسبة 36% من 2010 إلى 2020، بينما انخفض حجم التبادل التجاري النفطي بنسبة 52%- خلال نفس الفترة.

حجم التبادل التجاري من 2010-2020 (مليون دولار أمريكي)

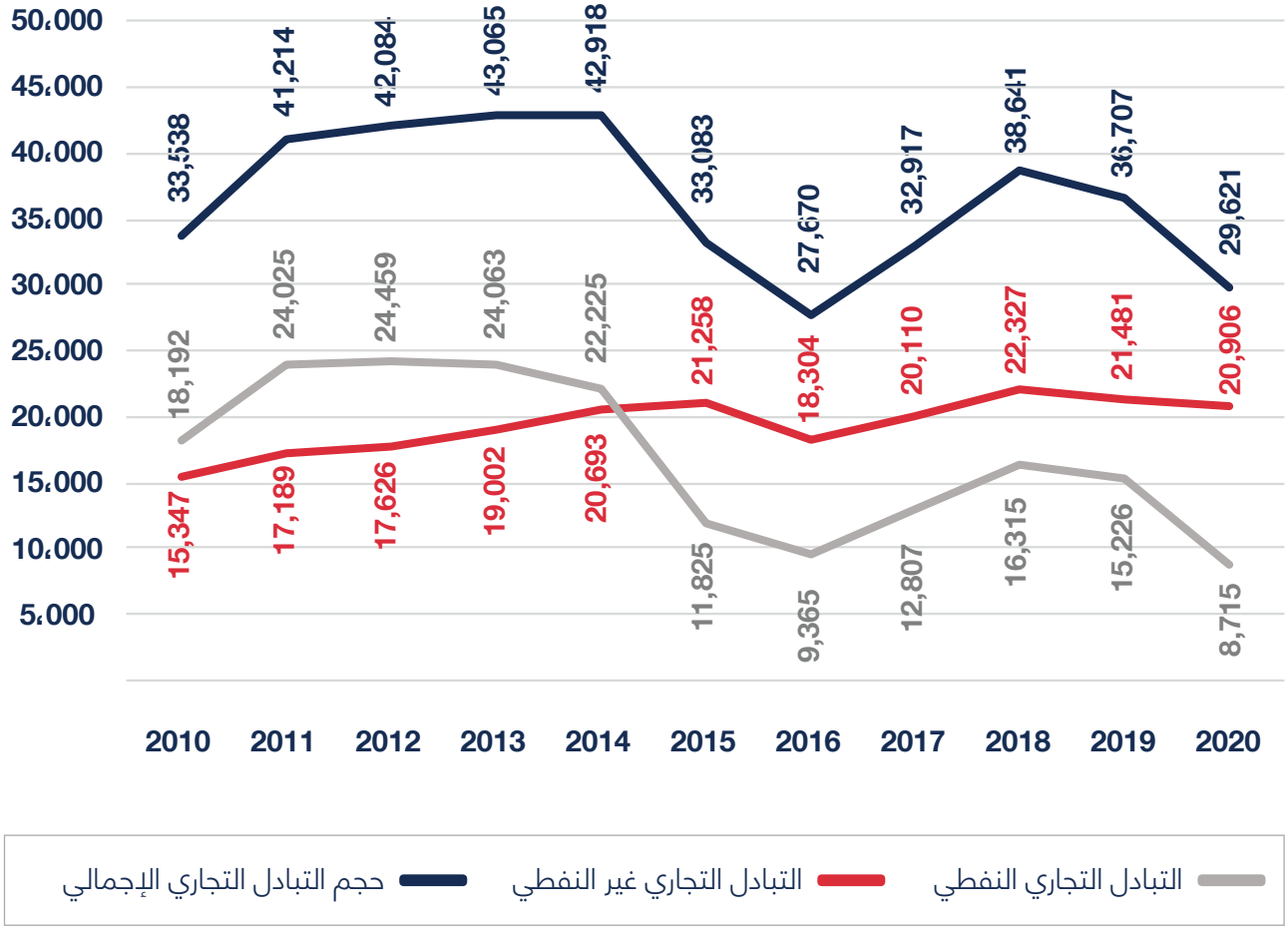

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الالكترونية

انخفاض حجم التبادل التجاري
خلال 2020 مقارنة بـ 2019 بنسبة 2.7%

إن الصدمة العالمية غير المسبوقة التي أحدثها فيروس "كورونا" لم يكن من الممكن تصورها قبل أقل من عام، وتشير التوقعات إلى أن الانكماش الاقتصادي العالمي سيكون أعمق من الركود الكبير الذي أعقب الأزمة العالمية المالية في 2008.

ولذلك عادةً ماتقوم دول العالم في مثل هذه الظروف، بتطوير ودفع علاقاتها وتبادلاتها التجارية مع شركاءها التجاريين وذلك من خلال اجمالي الصادرات، الواردات والميزان التجاري.

وفي مملكة البحرين على سبيل المثال، وبفعل تفشي الجائحة، انخفض حجم التبادل التجاري مع دول العالم بحوالي 2.7% في العام الماضي 2020 مقارنةً بالعام الذي يسبقه.

حجم التبادل التجاري من 2010-2020 (مليار دولار أمريكي)

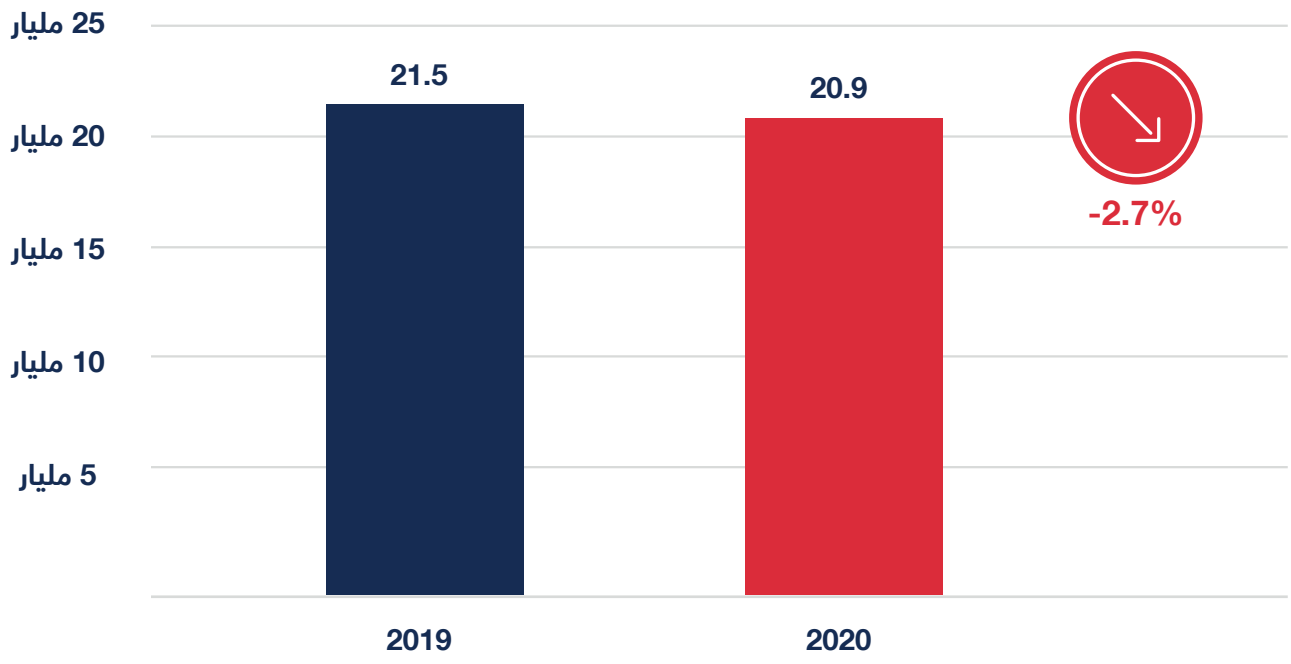

العام	الصادرات	الواردات	الإجمالي
2019	8.22	13.25	21.48
2020	8.14	12.75	20.90

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الالكترونية

أبرز خمس دول في التبادل التجاري مع مملكة البحرين خلال 2020

- احتلت الصين الصدارة في قيمة الواردات إلى البحرين في العامين 2019 و2020، وبلغت قيمة الواردات 1.76 مليار دولار أمريكي في 2020.
- من جانب آخر، حافظت المملكة العربية السعودية على الصدارة في الاستيراد من البحرين للعامين الماضيين، حيث بلغ مجموع قيمة الصادرات 1.94 مليار دولار أمريكي في 2020.
- ولكن بالرغم من محافظة الصين والسعودية على المرتبة الأولى في الصادرات والواردات، انخفضت قيمة التصدير إلى البحرين من الصين بنسبة 15% وقيمة الاستيراد من قبل السعودية بنسبة 4% بالمقارنة بالعام 2019.

الواردات

	الدولة	مجموع قيمة الواردات	نسبة التغيير السنوي
	الصين	1.76 مليار دولار أمريكي	-15%
	المملكة العربية السعودية	936 مليون دولار أمريكي	+1%
	أستراليا	878 مليون دولار أمريكي	-6%
	الولايات المتحدة الأمريكية	829 مليون دولار أمريكي	-1%
	الامارات العربية المتحدة	828 مليون دولار أمريكي	-11%

الصادرات

	الدولة	مجموع قيمة الصادرات	نسبة التغيير السنوي
	المملكة العربية السعودية	1.94 مليار دولار أمريكي	-4%
	الامارات العربية المتحدة	1.02 مليار دولار أمريكي	-29%
	الولايات المتحدة الأمريكية	702 مليون دولار أمريكي	-11%
	سلطنة عمان	479 مليون دولار أمريكي	+9%
	هولندا	413 مليون دولار أمريكي	+52%

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الالكترونية

انخفاض حجم التبادل التجاري مع دول الخليج خلال 2020 مقارنة بـ2019

تأثر حجم التبادل التجاري بين مملكة البحرين ودول الخليج العربي بسبب جائحة كورونا بشكل كبير خلال العام الماضي 2020 مقارنة بالعام 2019، فقد انخفض حجم التبادل بين البحرين والامارات العربية المتحدة بنسبة 21.6% تلاها انخفاض التبادل التجاري مع دولة الكويت بنسبة 17%.
يشار إلى أن حجم التبادل التجاري مع المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان قد سجل انخفاضاً طفيفاً بحوالي 2.36% و0.3% على التوالي.

التبادل التجاري خلال الفترة الزمنية 2019 و 2020 (مليون دولار أمريكي)

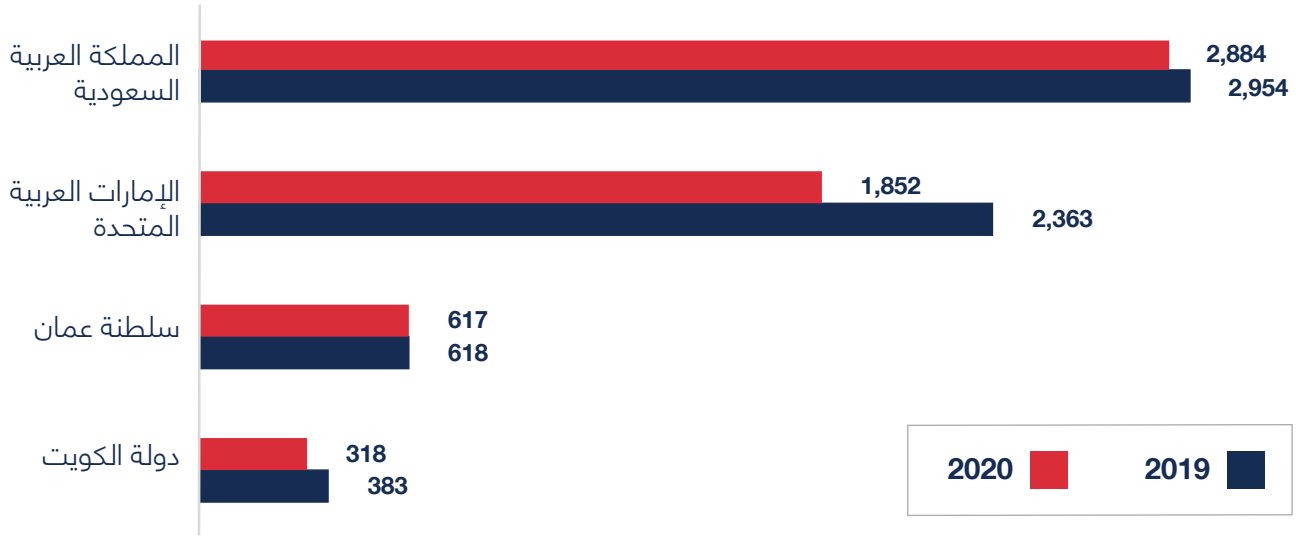

مجموع التبادل التجاري خلال الفترة الزمنية	عام 2019	عام 2020	التغيير النسبي
المملكة العربية السعودية	2,954	2,884	-2.36%
الامارات العربية المتحدة	2,363	1,852	-21.6%
سلطنة عمان	618	617	-0.3%
دولة الكويت	383	318	-17%

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الالكترونية

3

الملامح الاقتصادية المحلية

توقعات بانتعاش الاقتصاد ونمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 3.3%

من المتوقع ان يبلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 3.3% في 2021، ولكن لا يزال لجائحة كورونا تأثير كبير على اقتصاد البحرين حيث أن توقعات الانتعاش مرتبطة باستمرارية نشر اللقاحات ووجود الظروف المالية والنقدية الملائمة.

كما واشارت تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أن النمو في 2020 سجل انخفاضاً وصل إلى -5.4%، مدفوعا بانكماش حاد في النمو غير النفطي قدره 7-% بسبب التقلص الملموس في قطاعات الخدمات التي تتسم بكثافة المخالطة والغنية بالوظائف.

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (تغيير سنوي) 2018-2022

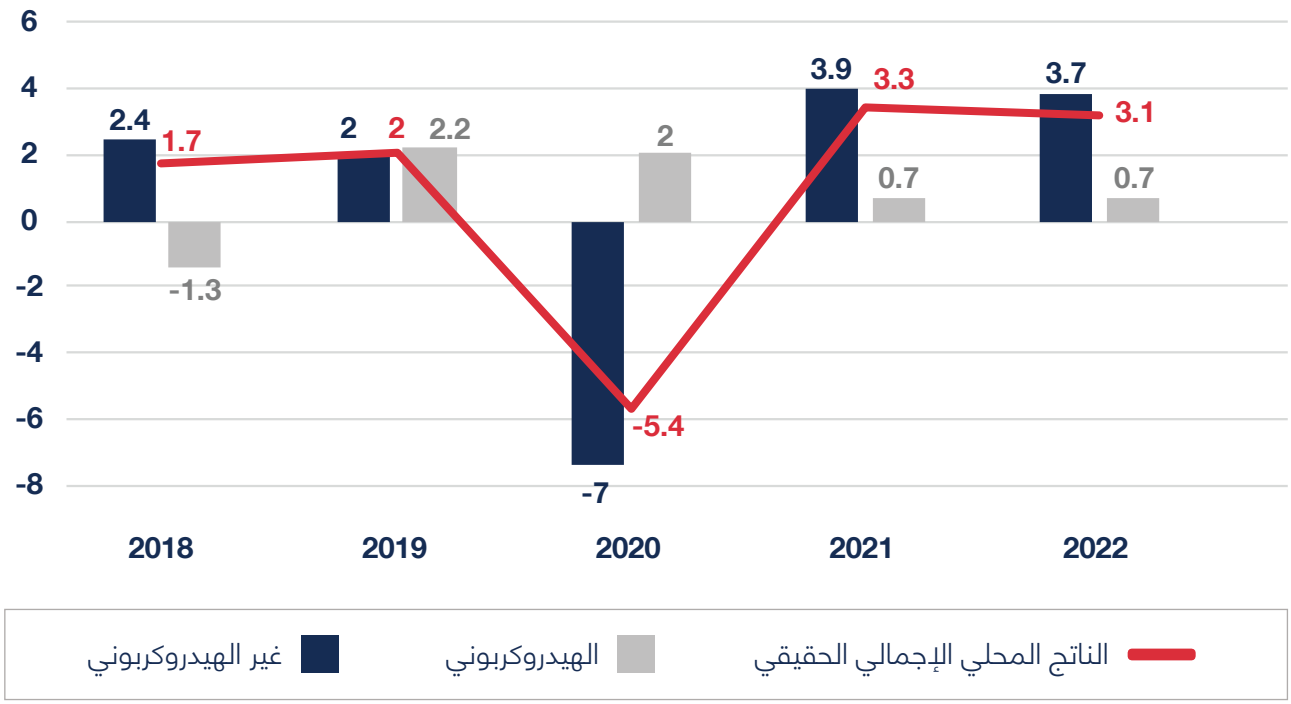

	2018	2019	2020 تقديرات	2021 توقعات	2022 توقعات
اجمالي الناتج المحلي الحقيقي	1.7	2.0	-5.4	3.3	3.1
الهيدروكربوني	-1.3	2.2	2.0	0.7	0.7
غير الهيدروكربوني	2.4	2.0	-7.0	3.9	3.7

المصدر: صندوق النقد الدولي

نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والتضخم على مدى السنوات العشر الماضية

تأثرت البحرين بشكل كبير بانتشار فيروس كورونا، كما يتضح من اتجاه نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والتضخم على مدى السنوات العشر الماضية. في عام 2011، كان الناتج المحلي الإجمالي والتضخم في البحرين عند نقطة منخفضة وبلغت نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 2٪ بينما كان التضخم 0.3٪- ، ومن ثم بدأ الارتفاع التدريجي. وفي عام 2020، انخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى 5.4٪- بينما انخفض التضخم إلى 2.3٪- بسبب الانكماش الاقتصادي، ولكن توجد توقعات بانتعاش الاقتصاد في 2021 ونمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 3.3٪ بالإضافة إلى وصول معدل التضخم إلى 1.5٪.

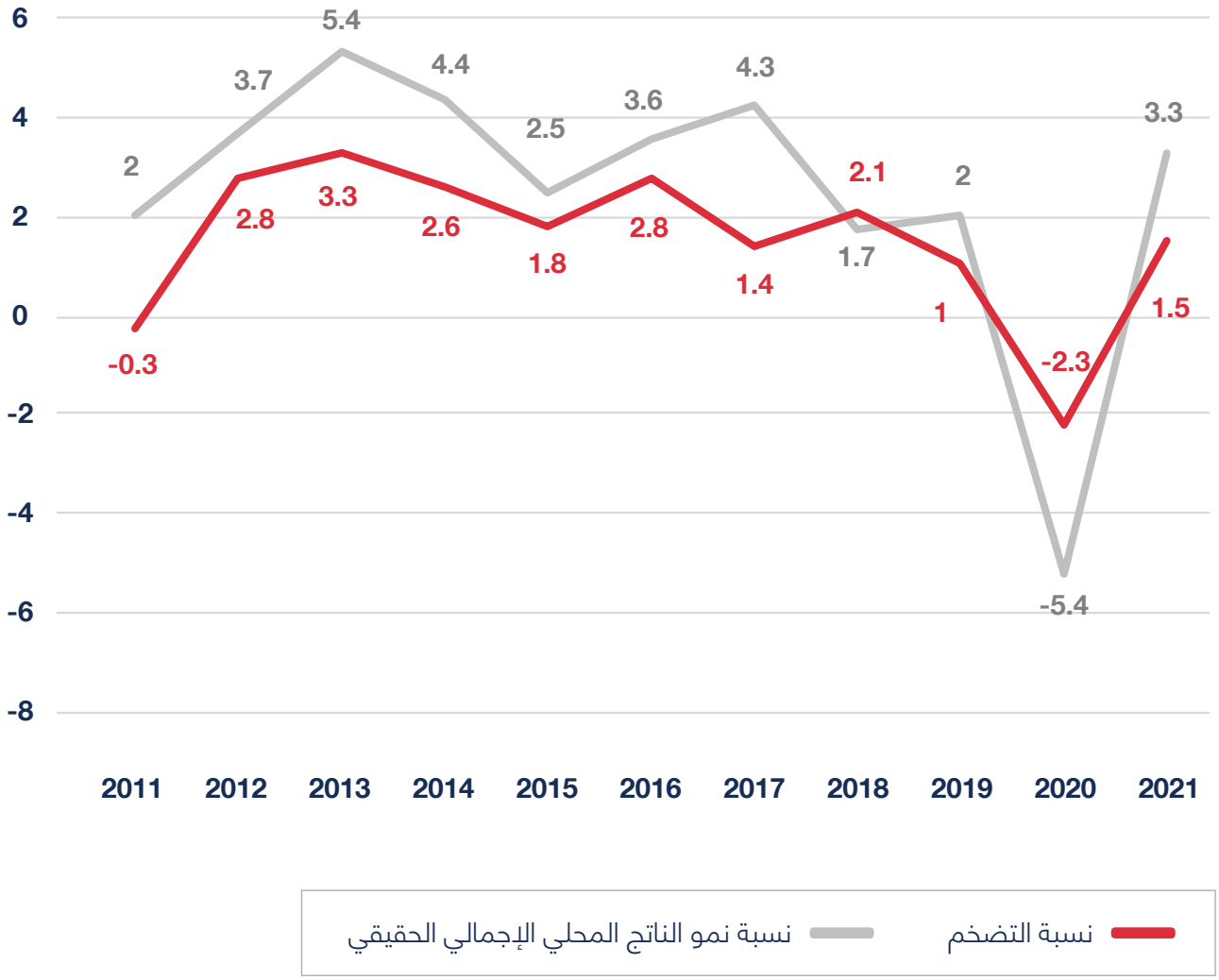

المصدر: صندوق النقد الدولي

توقعات بانخفاض الدين الحكومي في 2021

تشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى انخفاض عجز المالية العامة إلى 9.1% من الناتج المحلي الإجمالي في 2021، وانخفاض اجمالي الدين الحكومي إلى 129% من الناتج المحلي الإجمالي.

مع هبوط أسعار النفط وانكماش إجمالي الناتج المحلي الاسمي، ارتفع عجز المالية العامة الكلي إلى 18.3% من إجمالي الناتج المحلي في 2020 وبلغ الدين العام 133% من إجمالي الناتج المحلي.

اجمالي دين الحكومة (% من الناتج المحلي الإجمالي) في الفترة الزمنية 2018-2022

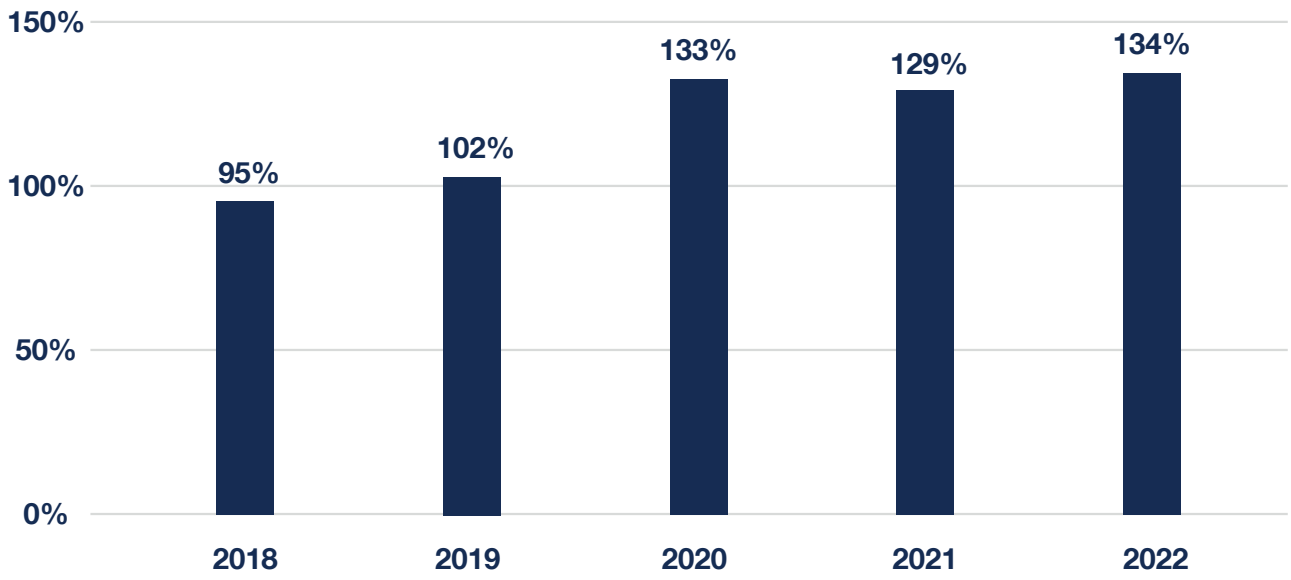

قطاع المالية العامة (% من الناتج المحلي الإجمالي)

2022 توقعات	2021 توقعات	2020 تقديرات	2019	2018	
21.0	22.5	17.8	23.8	21.9	الايرادات
26.6	27.5	32.1	28.8	29.3	المصروفات
30.4	31.7	36.1	32.8	33.7	النفقات
-9.4	-9.1	-18.3	-9.0	-11.8	صافي الإقراض (+) / صافي الاقتراض (-)
134%	129%	133%	102%	95%	اجمالي دين الحكومة

المصدر: صندوق النقد الدولي

توقعات بانخفاض عجز الحساب الجاري إلى 4% من الناتج المحلي الإجمالي في 2021

اتسع عجز الحساب الجاري حتى بلغ 3.3- مليار دولار ويشكل ذلك ما نسبته 9.6% من الناتج المحلي الإجمالي في 2020. ولكن من المتوقع ان ينخفض إلى 1.5 مليار دولار في 2021 ويصل إلى 4% من الناتج المحلي الإجمالي. يشير عجز الحساب الجاري إلى أن حجم الاستيراد يفوق حجم التصدير.

الحساب الجاري (% من الناتج المحلي الإجمالي) 2018-2022

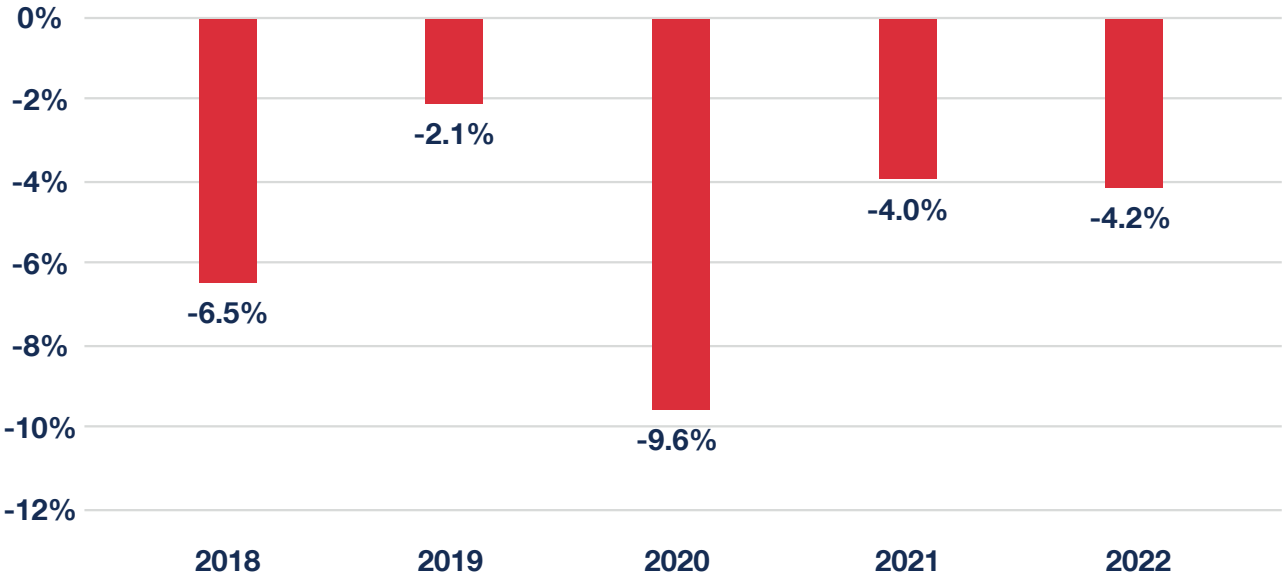

2022 توقعات	2021 توقعات	2020 تقديرات	2019	2018	
-1.7	-1.5	-3.3	-0.8	-2.4	رصيد الحساب الجاري (مليار دولار أمريكي)
-4.2	-4.0	-9.6	-2.1	-6.5	الحساب الجاري (% من الناتج المحلي الإجمالي)

المصدر: صندوق النقد الدولي

هبوط مؤشر أسعار المستهلك (CPI) 1.6% في ديسمبر 2020

مؤشر أسعار المستهلك هو مؤشر إحصائي يقيس التغيرات التي تحصل في المستوى العام للأسعار، انطلاقا من تتبع سلة تشمل جميع السلع والخدمات المستهلكة داخل بلد معين، ويُفترض في تركيبة هذه السلة أن تعكس بنية الإنفاق الاستهلاكي للأسر في هذا البلد. أدى انتشار كورونا إلى تغييرات جذرية في طريقة عمل الأسر وقضاء وقتها والتسوق. وقد أدى ذلك إلى تغييرات كبيرة في أنماط الإنفاق، وفي بعض الحالات، تغيرات سريعة في الأسعار.

انخفض مؤشر أسعار المستهلك في شهر ديسمبر 2020 بنسبة مقدارها 1.6% مقارنة بشهر ديسمبر من عام 2019، ويعزى هذا الانخفاض الى عدد من الأسباب أبرزها:

- انخفاض أسعار مجموعة الترفيه والثقافة بنسبة 23.1% تلتها مجموعة المطاعم والفنادق بنسبة 7.9%.
- ارتفاع أسعار مجموعة الطعام والمشروبات غير الكحولية بنسبة 3.4%.

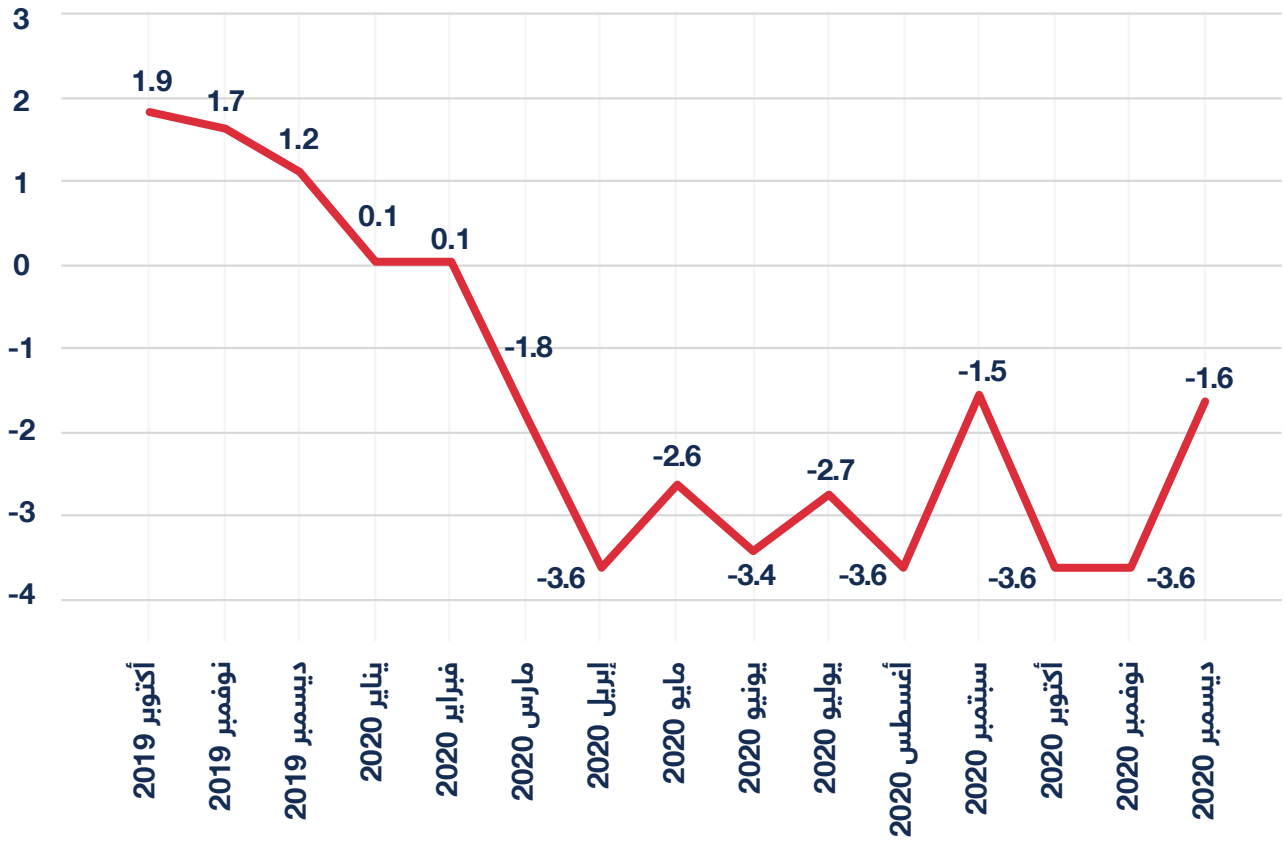

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الالكترونية

هبوط مؤشر أسعار المستهلك 2.3% في 2020

أكبر انخفاض في الأسعار خلال 2020

أكبر ارتفاع في الأسعار خلال 2020

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الالكترونية

انخفاض سعر سلع الثقافة والترفيه بنسبة 31.2% في 2020

أسفرت جائحة "كورونا" عن تغييرات كبيرة في أسعار السلع والخدمات محلياً، ففي العام الماضي 2020 ،بدأت أسعار السلع والخدمات المرتبطة بالثقافة والترفيه بالهبوط بشكل حاد ووصلت نسبة انخفاضها بنهاية العام إلى 31.2%- مقارنة بالعام 2019. من جانب آخر، كان الارتفاع الأكبر من نصيب قطاع المشروبات الكحولية والتبغ بنسبة 12.7% مقارنة بالعام 2019.

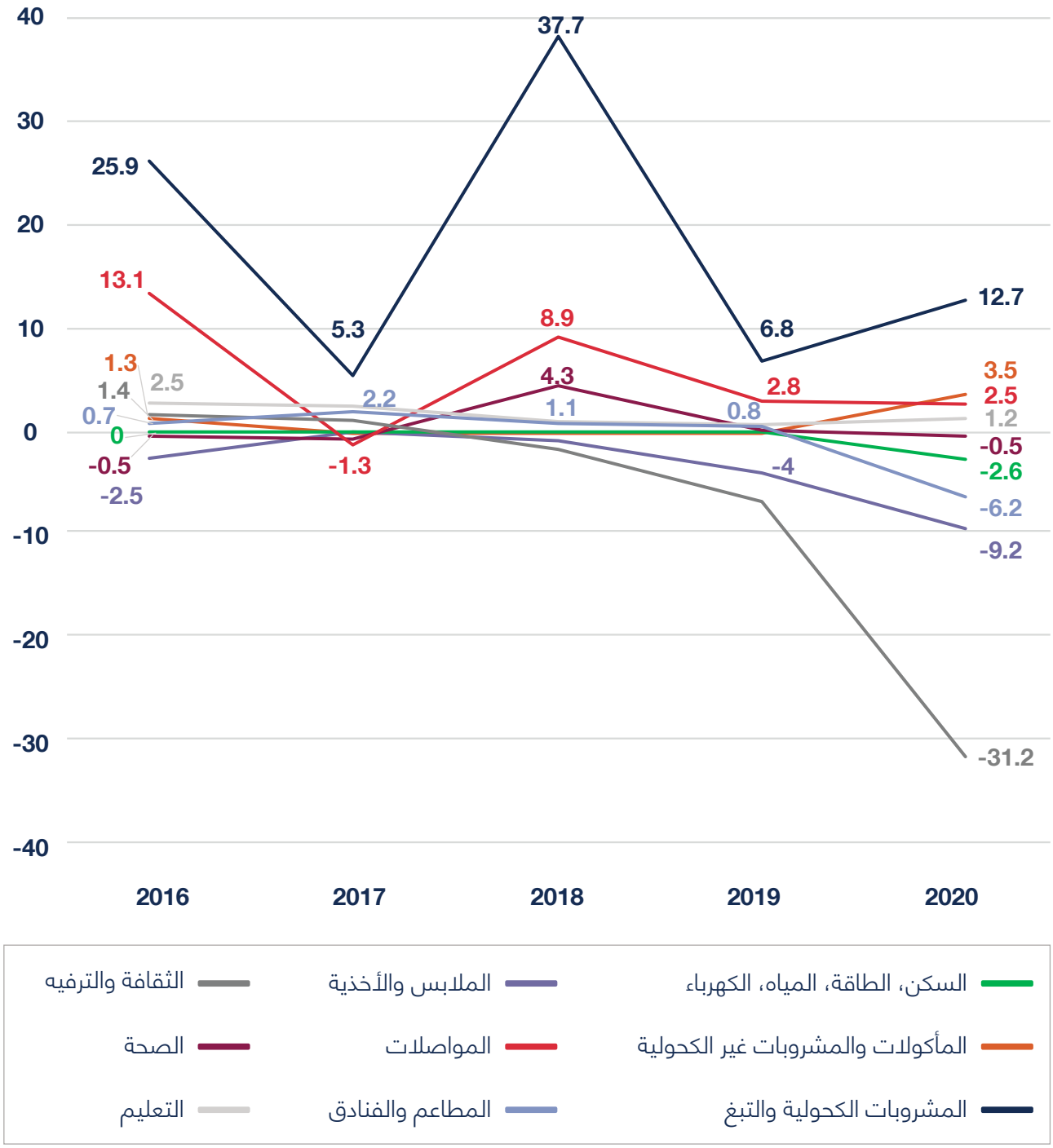

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الالكترونية

البحرين في المرتبة 39 عالمياً في مؤشر القدرات الإنتاجية

- مؤشر القدرات الإنتاجية هو أول مؤشر شامل لقياس القدرات الإنتاجية في جميع الاقتصادات، كما أنه يوفر رؤية شاملة وتشخيصات خاصة بكل بلد تهدف الى تنمية القدرات الإنتاجية.
- يقوم المؤشر بقياس الاداء الاقتصادي لـ193 دولة حول العالم، باستخدام 46 متغيراً يتبعون 8 تصانيف رئيسية.
- احتلت البحرين المرتبة 39 عالمياً والثالثة خليجياً في المؤشر لعام 2018، وبذلك لم تتغير مرتبتها من 2017، ولكن ارتفعت نتيجتها قليلاً من 38.73 في 2017 إلى 39.03 في 2018.
- وسجلت البحرين 84.62 نقطة في مؤشر القطاع الخاص، ما يعتبر اكبر من متوسط النقاط التي سجلتها الدول المتقدمة والتي وصلت الى 79.90 نقطة كحد أقصى.

* تصانيف المؤشر الثمانية هي: الطاقة (الكهرباء والنفط) ، رأس المال البشري (التعليم والصحة) ، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (النطاق العريض والهواتف المحمولة)، المؤسسات (فعالية الحكومة وسيادة القانون) ، رأس المال الطبيعي (الزراعة وكثافة المواد) ، القطاع الخاص (محلي الائتمان والتكلفة والوقت للاستيراد والتصدير) والتغيير الهيكلي (التعقيد الاقتصادي وتكوين رأس المال الثابت الإجمالي) والنقل (النقل الجوي وخطوط السكك الحديدية).

المرتبة	الدولة	مؤشر القدرات الإنتاجية (2018)
21	الإمارات	42.30
29	قطر	40.81
39	البحرين	39.03
63	السعودية	34.73
64	عمان	34.60
74	الكويت	33.98

النقاط التي سجلتها البحرين ضمن التصانيف الرئيسية للمؤشر كالتالي:

المؤسسات
53.35

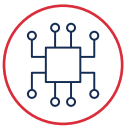
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
20.14

رأس المال البشري
54.08

الطاقة
39.22

النقل
27.57

التغيير الهيكلي
20.21

القطاع الخاص
84.62

رأس المال الطبيعي
50.10

المصدر: UNCTAD

تراجع موقع البحرين في مؤشر الأمن الغذائي خلال العام 2020

احتلت البحرين المركز السادس عربياً في مؤشر الأمن الغذائي العالمي، فيما حصدت المركز 49 عالمياً في المؤشر بواقع 64.6 نقطة.

وفقًا لنظام التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي المستخدم في جميع أنحاء العالم (ICP)، فقد تم تصنيف أكثر من 820 مليون شخص على أنهم يعانون من انعدام الأمن الغذائي.

فقد أحدث فيروس كورونا اضطراباً في سلاسل الإمداد في العالم وأثار القلق بشأن الأمن الغذائي، خاصةً في تلك الدول التي تشهد حالة من النزاعات وعدم الاستقرار في أراضيها والتي تضم أكثر من 28 مليون شخص، حيث أنه من المتوقع أن تكون في حالة أزمة وربما تهبط إلى مستوى أقل لتصل إلى انعدام الأمن الغذائي بالأخص في حالة توقف شريان الحياة للمساعدات الغذائية أو إصابته بخلل.

الدولة	المؤشرات				عدد النقاط التي تم تسجيلها (من 100)	الترتيب الخليجي	الترتيب العالمي
	المصادر الطبيعية لتوفير الغذاء	جودة الغذاء	توفر الغذاء	القدرة على تحمل تكاليف الغذاء			
الكويت	37.2	86.4	68.3	82.7	70.7	1	34
عمان	43.8	83.7	59.1	88.5	70.2	2	34
قطر	33.6	84.3	70.7	80.3	69.6	3	37
السعودية	34.1	79.8	73.0	79.6	69.5	4	38
الامارات	42.4	88.8	66.5	73.0	68.3	5	42
البحرين	33.7	76.7	56.8	82.6	64.6	6	49

حول مؤشر الأمن الغذائي GFSI

يعتمد مؤشر الأمن الغذائي على قياس 59 عاملاً كما يقيس القدرة على تحمل تكاليف الغذاء ، وتوافره ، وجودته ، وسلامته ، والموارد الطبيعية في 113 دولة.

المصدر: مؤشر الامن الغذائي العالمي 2020، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

4

تأثير كورونا على مختلف القطاعات

424% نسبة ارتفاع التحويلات المالية بوساطة فوري+ خلال فبراير الماضي

- ارتفع عدد التحويلات المالية الإلكترونية عبر نظام فوري+ خلال شهر فبراير الماضي بواقع 424% عن فبراير 2020، كما زادت التحويلات المالية عبر خدمة فوري بنسبة 8%، من جانب آخر بلغت الزيادة السنوية في التحويلات المالية عبر نظام فواتير حوالي 265%.
- في المستقبل، ومع تطور التكنولوجيا، قد نرى زيادة التوجه نحو المدفوعات من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، والعملات المشفرة (cryptocurrencies)، والمدفوعات البيومترية (biometric payments)، وغيرها.
- وتعتبر الصين الرائدة عالميًا في الاستهلاك من خلال محافظ الهاتف المحمول (mobile wallet consumption)، حيث يستخدم ما يقرب من 70 % من المستهلكين الصينيين محافظ الهاتف المحمول.

عدد التحويلات المالية الإلكترونية

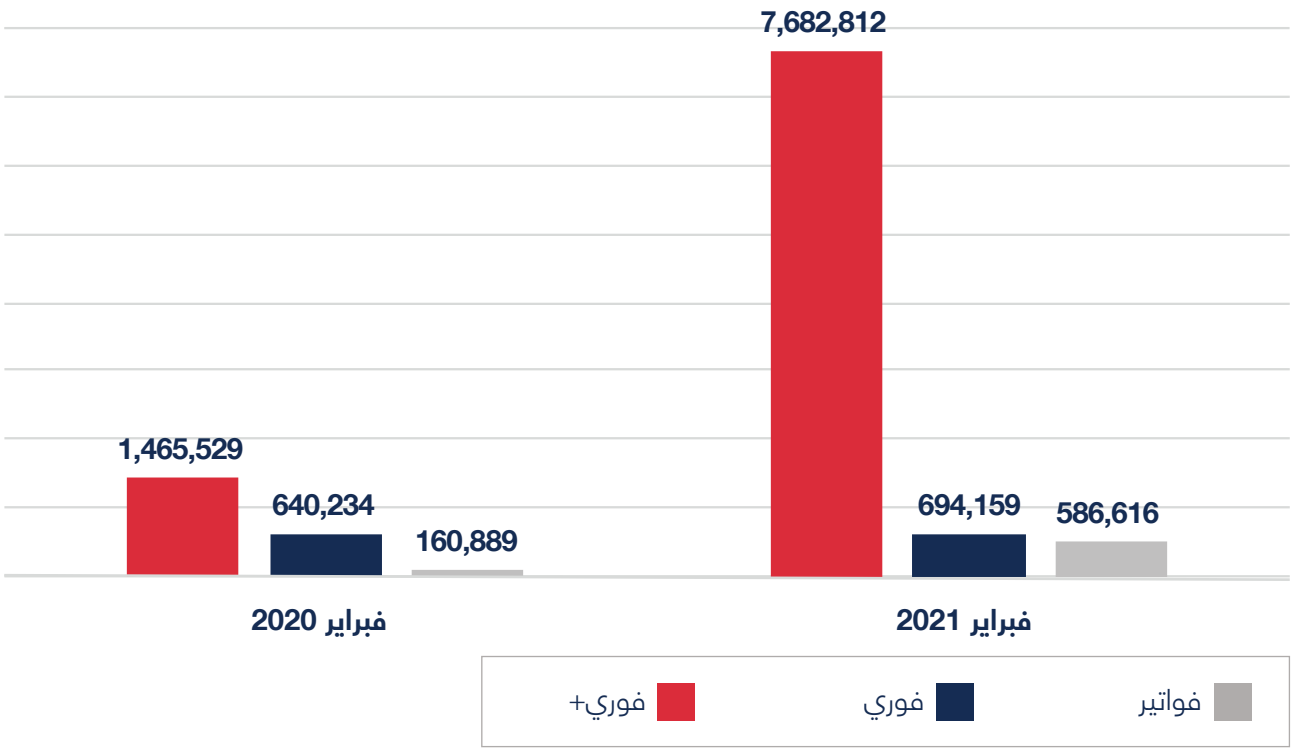

المصدر: مصرف البحرين المركزي، Finextra

5% نسبة انخفاض عدد عمليات السحب من أجهزة الصراف الآلي في 2020 مقارنةً بالعام 2019

- زادت عمليات السحب من أجهزة الصراف الآلي بنسبة 346٪ من عام 2011 إلى عام 2019، ومن ثم بدأت في الانخفاض بنسبة 5-% في عام 2020 نتيجة لتجنب العملاء لاستخدام النقود الورقية.
- ومع انخفاض البنية التحتية النقدية التقليدية وانخفاض فروع البنوك وأجهزة الصراف الآلي، فإنه من المتوقع أن تكون فنلندا والسويد والمملكة المتحدة من أوائل الدول التي تقود الطريق نحو "المجتمع غير النقدي".

عدد عمليات السحب من أجهزة الصراف الآلي

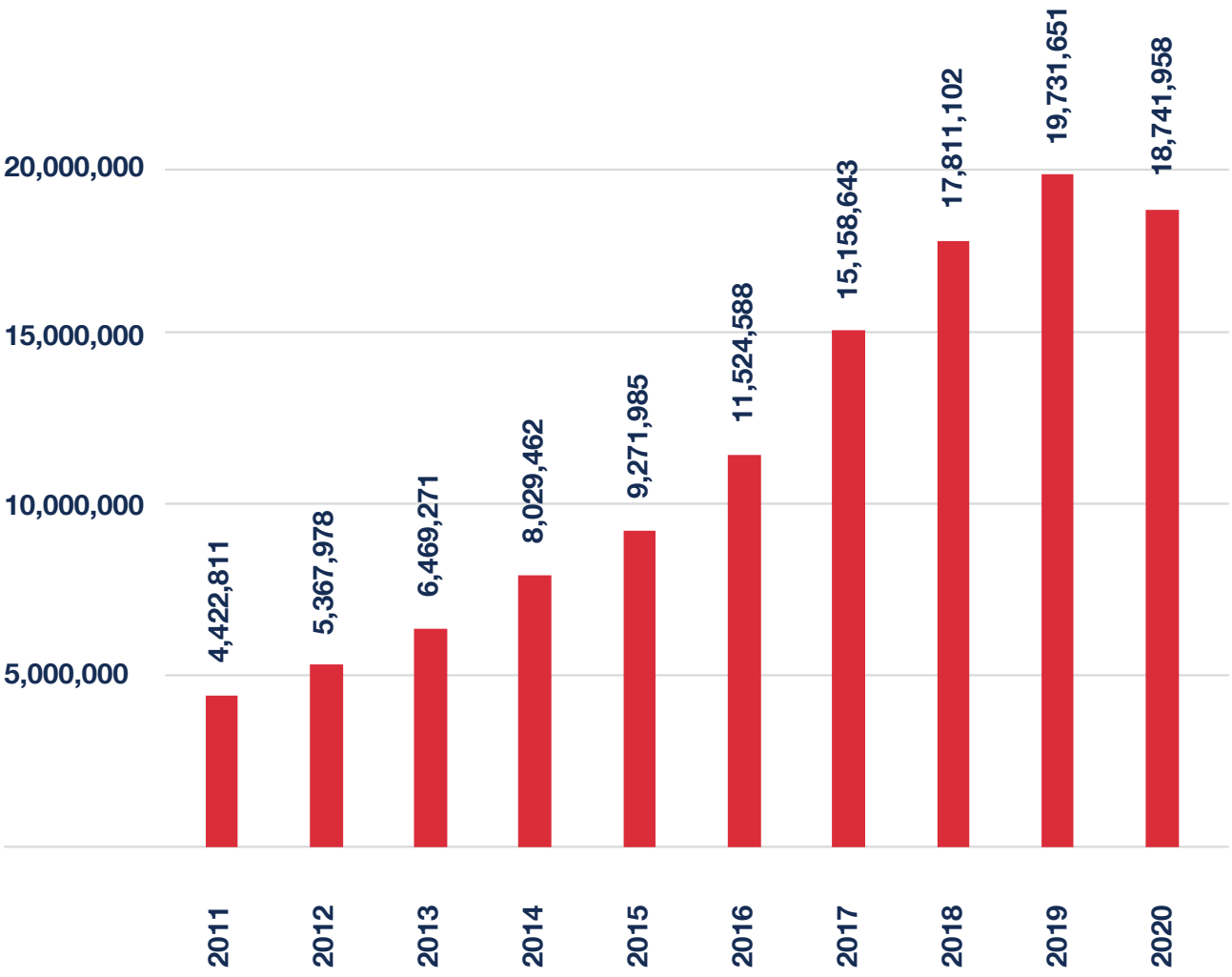

المصدر: مصرف البحرين المركزي، Finextra

ارتفاع عدد عمليات الدفع الالكتروني 15.5% وقيمة العمليات 2.6% خلال فبراير 2021

دفع تفشي جائحة "كورونا" أصحاب الأعمال إلى مطالبة العملاء بتجنب استخدام النقود الورقية، حيث لا يزال هناك قلق غير مسبوق بهذا الشأن.

وعلى الرغم من دخول طرق الدفع الإلكترونية الجديدة في السنوات الأخيرة ، إلا أن النقد لا يزال طريقة الدفع المفضلة للعديد من أصحاب الأعمال في بعض الدول – ألمانيا على سبيل المثال-.

- أما في مملكة البحرين فقد ارتفع الاتجاه للدفع بواسطة البوابات الالكترونية وصاحب التغير السابق ارتفاع قيمة عمليات بوابات الدفع الالكتروني بواقع 2.6% على أساس سنوي حيث وصلت إلى 211.1 مليون دينار في فبراير 2021 مقارنة بـ 205.7 مليون دينار في فبراير 2020.
- كما ارتفع عدد العمليات على أساس سنوي بنسبة 15.5% فقد وصل عددها إلى 8,084,051 عملية في فبراير 2021 مقارنة بـ 6,998,698 مليون عملية في فبراير 2020.

قيمة عمليات نقاط البيع والتجارة الإلكترونية (مليون دينار بحريني)

عدد عمليات نقاط البيع والتجارة الإلكترونية

المصدر: مصرف البحرين المركزي

33.7% نسبة الارتفاع في قيمة نقاط البيع والتجارة الإلكترونية في قطاع المطاعم

ارتفع عدد عمليات نقاط البيع والتجارة الإلكترونية من خلال بطاقات الخصم والائتمان في قطاع المطاعم في فبراير الماضي بنسبة 44.6% مقارنة بفبراير من العام 2020، أما قيمة العمليات فقد ارتفعت بنسبة 33.7% لنفس الفترة الزمنية.

عدد عمليات وقيمة نقاط البيع والتجارة الإلكترونية في قطاع المطاعم (مليون دينار بحريني)

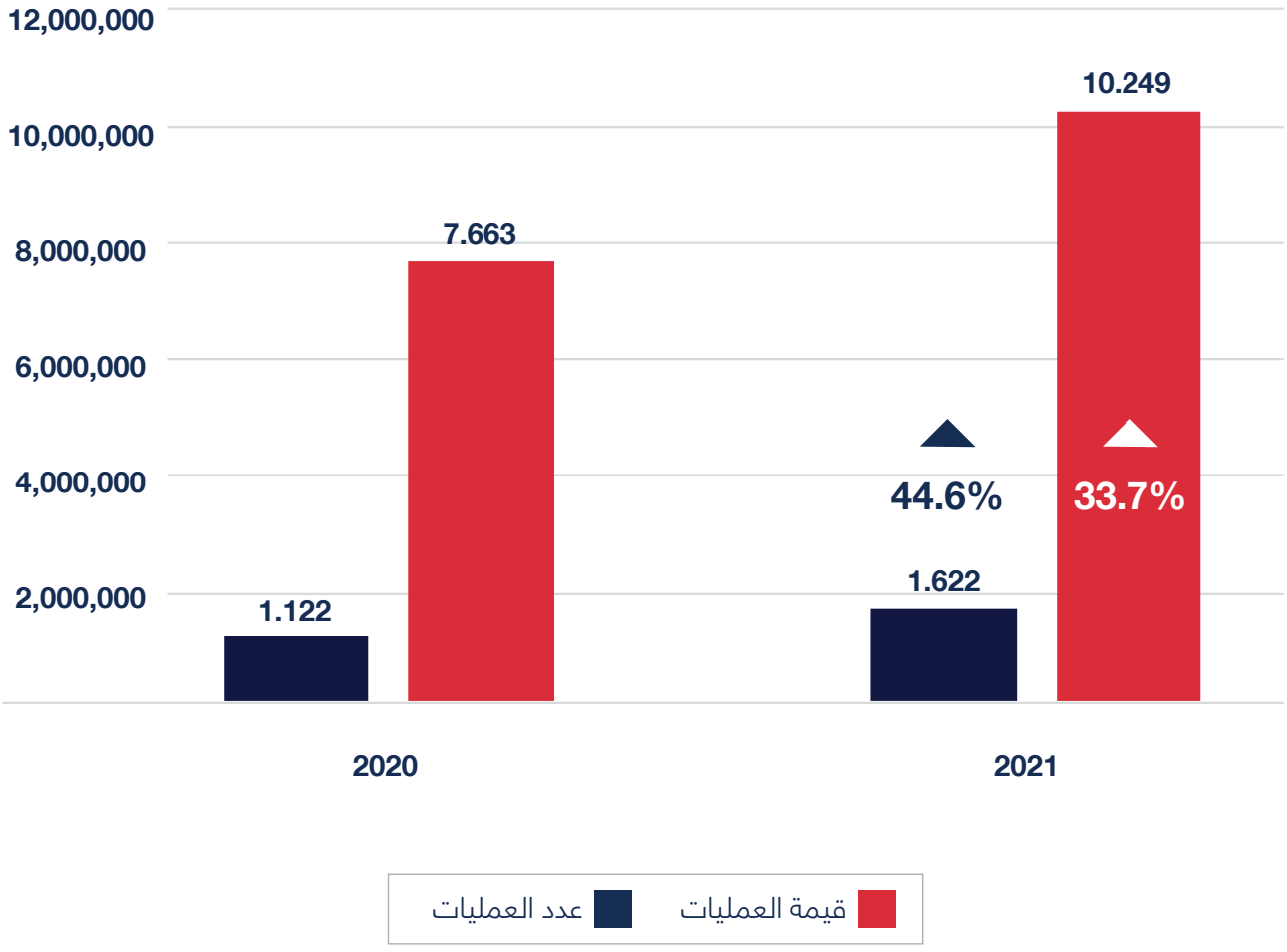

المصدر: مصرف البحرين المركزي

ارتفاع بنسبة 79% في قيمة نقاط البيع والتجارة الإلكترونية في القطاع الصحي

ارتفع عدد عمليات نقاط البيع والتجارة الإلكترونية من خلال بطاقات الخصم والائتمان في القطاع الصحي في فبراير الماضي بنسبة 112% مقارنة بفبراير من العام 2020، أما قيمة العمليات فقد ارتفعت بنسبة 79% لنفس الفترة الزمنية.

عدد عمليات وقيمة نقاط البيع والتجارة الإلكترونية في القطاع الصحي (مليون دينار بحريني)

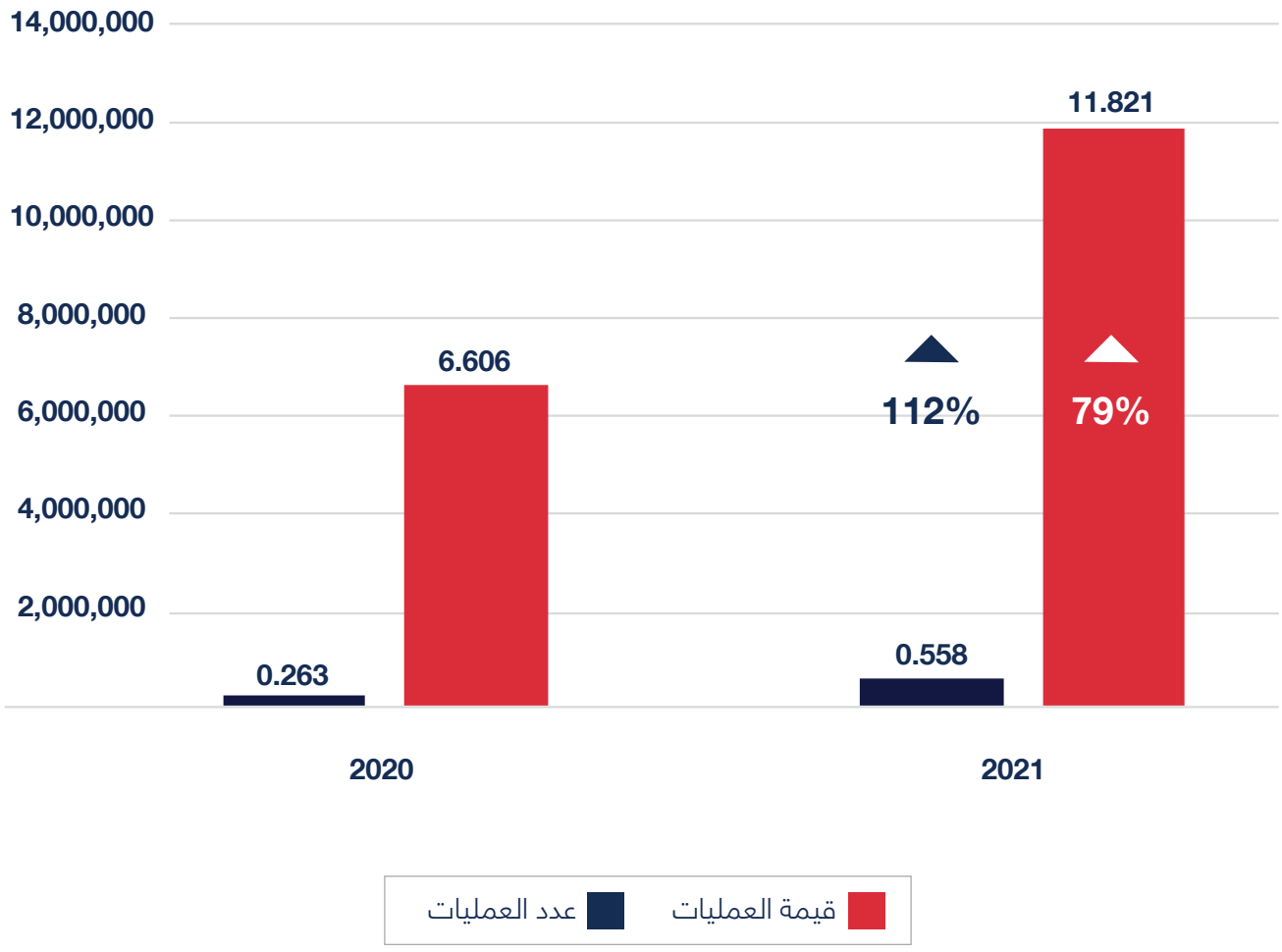

المصدر: مصرف البحرين المركزي

قفزة في قيمة عمليات نقاط البيع والتجارة الإلكترونية بنسبة 118% في قطاع السوبر ماركت

ارتفع عدد عمليات نقاط البيع والتجارة الإلكترونية من خلال بطاقات الخصم والائتمان في قطاع السوبر ماركت في فبراير الماضي بنسبة 90.2% مقارنة بفبراير من العام 2020، أما قيمة العمليات فقد ارتفعت بنسبة 118.3% لنفس الفترة الزمنية.

عدد عمليات وقيمة نقاط البيع والتجارة الإلكترونية في قطاع السوبر ماركت
(مليون دينار بحريني)

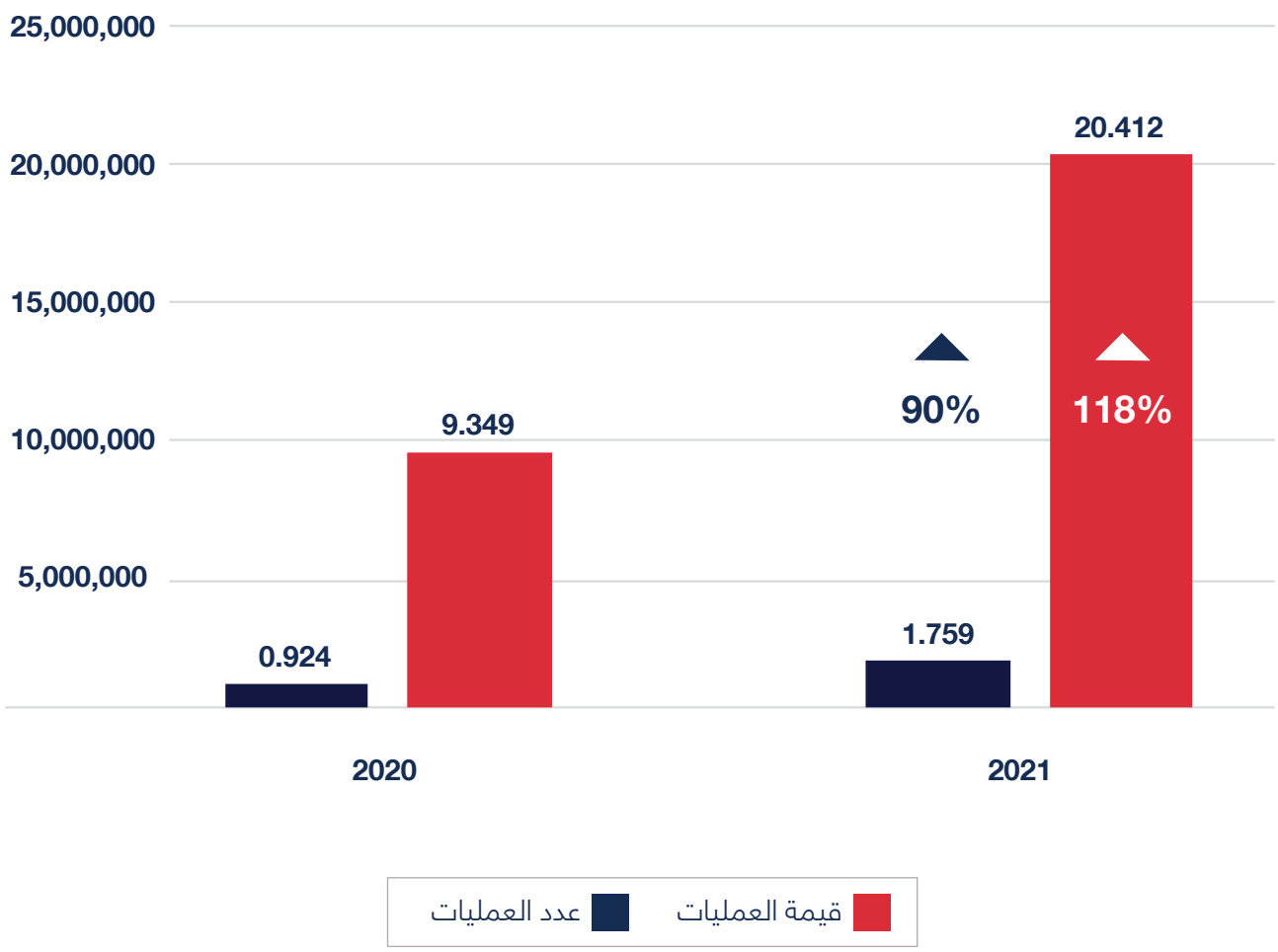

المصدر: مصرف البحرين المركزي

قطاع المتاجر يواجه انخفاضاً طفيفاً في قيمة عمليات نقاط البيع والتجارة الإلكترونية بنسبة 28.8%

انخفض عدد عمليات نقاط البيع والتجارة الإلكترونية من خلال بطاقات الخصم والائتمان في قطاع المتاجر في فبراير الماضي بنسبة 27%- مقارنة بفبراير من العام 2020، أما قيمة العمليات فقد انخفضت بنسبة 28.8%- لنفس الفترة الزمنية.

عدد عمليات وقيمة نقاط البيع والتجارة الإلكترونية في قطاع المتاجر (مليون دينار)

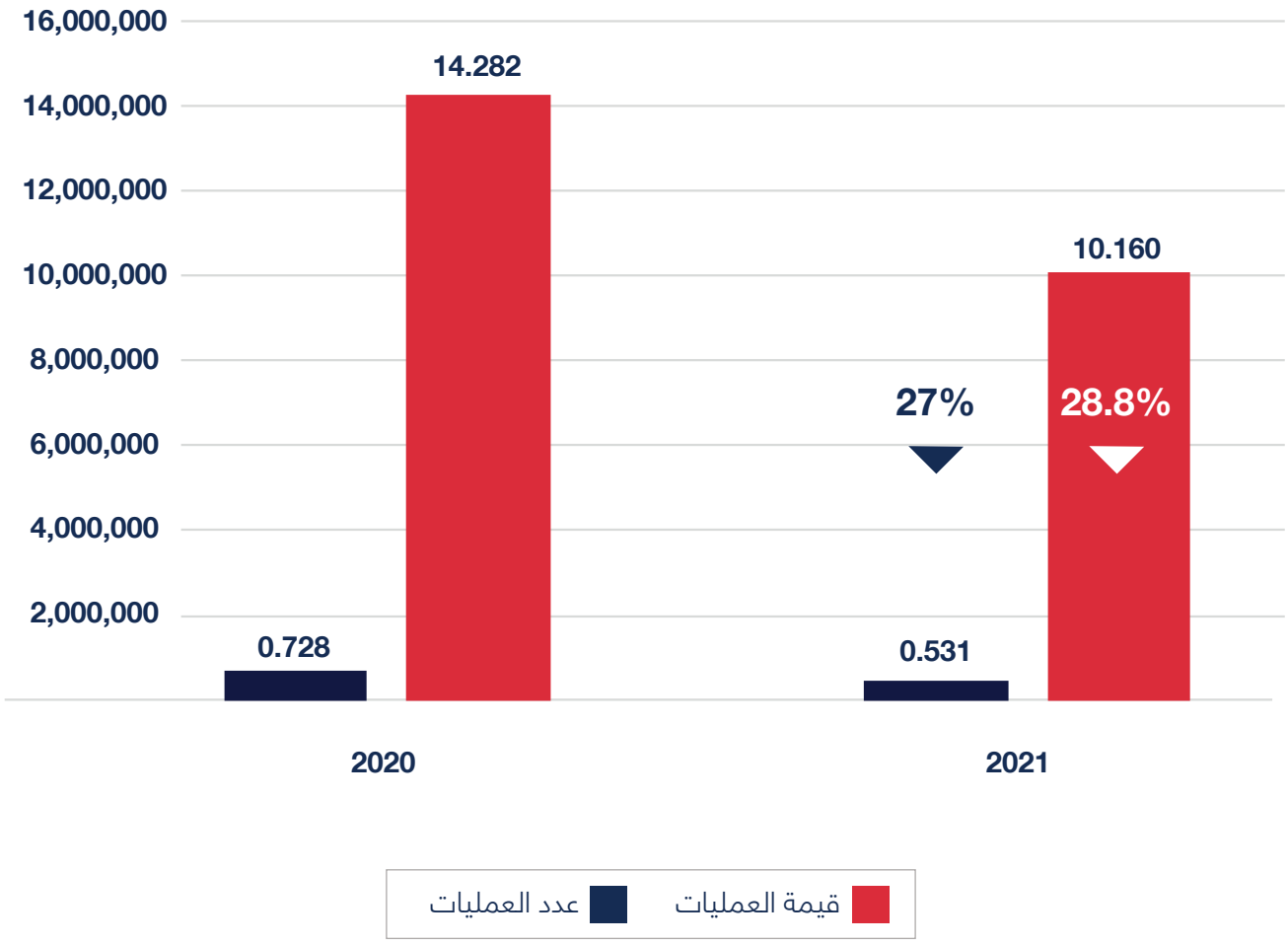

المصدر: مصرف البحرين المركزي

قطاع الاتصالات يواجه ارتفاعاً في قيمة نقاط البيع والتجارة الإلكترونية بنسبة 42%

ارتفع عدد عمليات نقاط البيع والتجارة الإلكترونية من خلال بطاقات الخصم والائتمان في قطاع الاتصالات في فبراير الماضي بنسبة 79% مقارنة بفبراير من العام 2020، أما قيمة العمليات فقد ارتفعت بنسبة 42% لنفس الفترة الزمنية.

عدد عمليات وقيمة نقاط البيع والتجارة الإلكترونية في قطاع الاتصالات (مليون دينار بحريني)

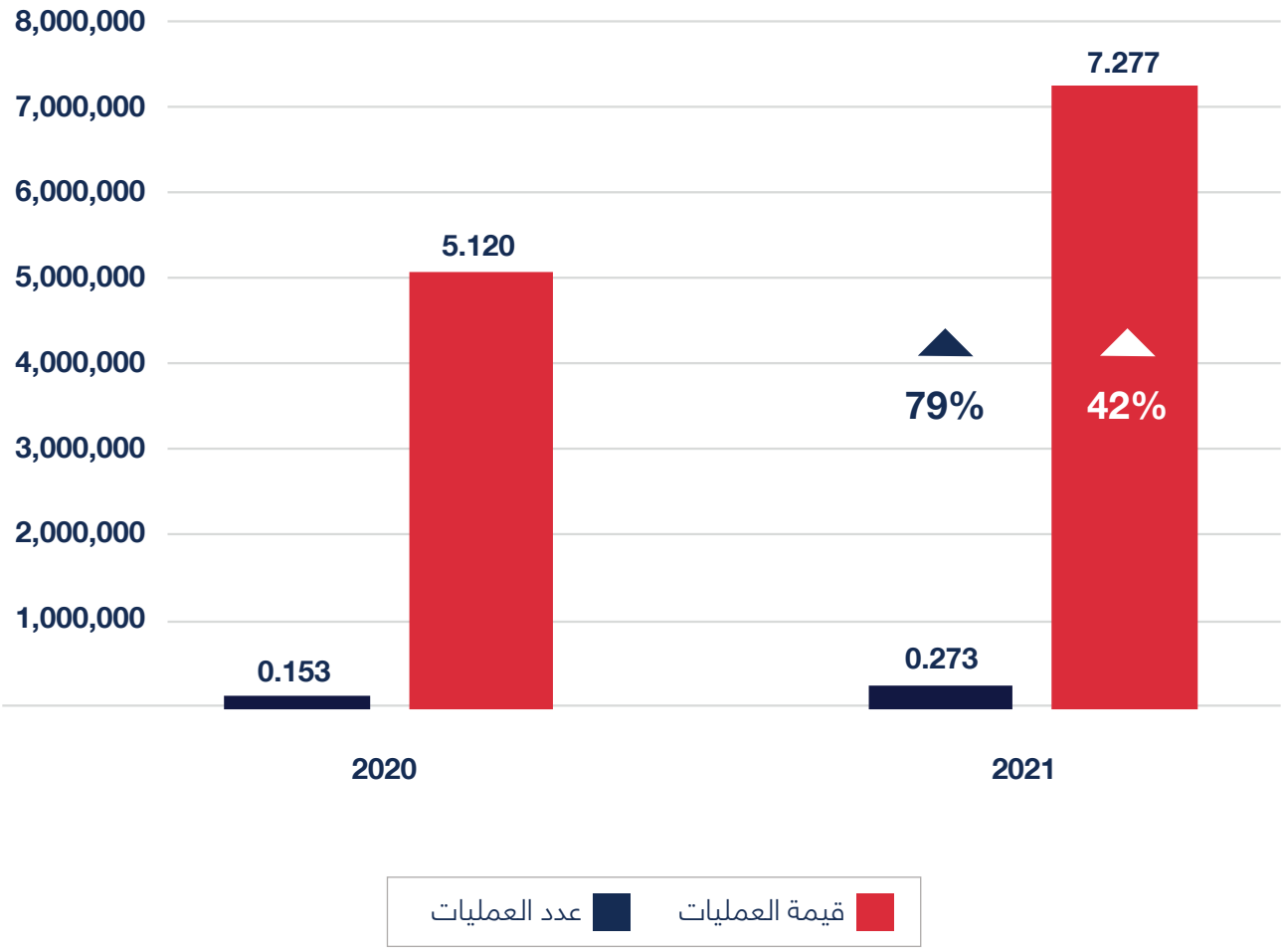

المصدر: مصرف البحرين المركزي

تجارة السيارات والشاحنات ترتفع بنسبة 82% في قيمة عمليات نقاط البيع والتجارة الإلكترونية

ارتفع عدد عمليات نقاط البيع والتجارة الإلكترونية من خلال بطاقات الخصم والائتمان في قطاع تجارة السيارات والشاحنات في فبراير الماضي بنسبة 113% مقارنة بفبراير من العام 2020، أما قيمة العمليات فقد ارتفعت بنسبة 82% لنفس الفترة الزمنية.

عدد عمليات وقيمة نقاط البيع والتجارة الإلكترونية في قطاع تجارة السيارات والشاحنات (مليون دينار بحريني)

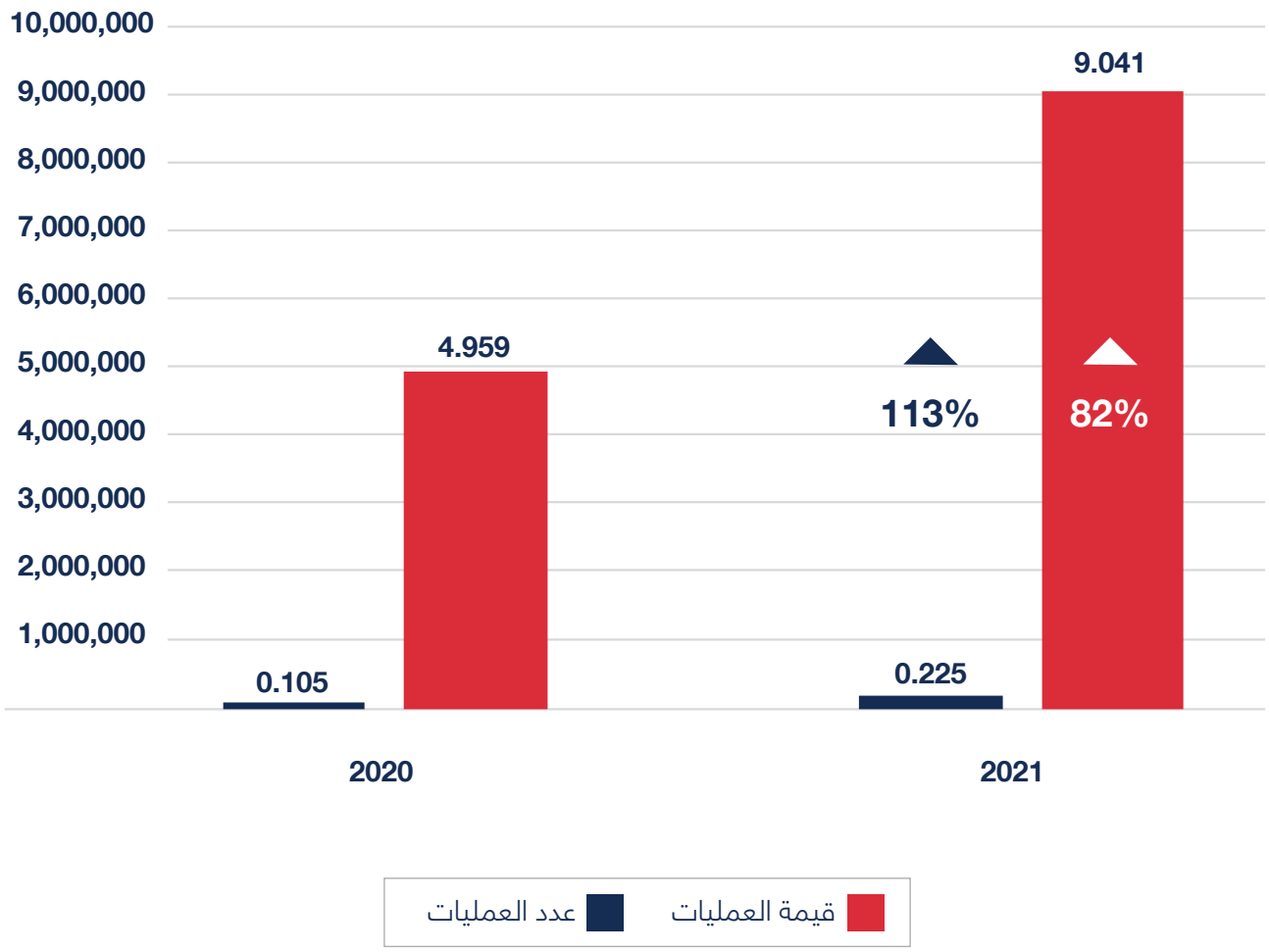

المصدر: مصرف البحرين المركزي

انخفاض في قيمة عمليات ونقاط البيع في قطاع المجوهرات بنسبة 45%

- يقام معرض الجواهر العربية في مملكة البحرين في شهر نوفمبر من كل عام، ويعد هذا المعرض من أهم معارض المجوهرات والساعات في الشرق الأوسط حيث يضم المعرض مجموعة كبيرة من المجوهرات والساعات من مختلف دول العالم، ونظراً لظروف جائحة كورونا في العام الماضي فقد تقرر الغاء المعرض لعام 2020 وذلك حفاظاً على مبدأ التباعد الاجتماعي للحد من انتشار الفايروس، وكما يلاحظ من الرسم أدناه فقد تأثرت عملية الصرف على قطاع المجوهرات في المملكة بشكل كبير خلال الجائحة.
- وبالعودة إلى احصائيات الربع الرابع من العام الماضي 2020 نلاحظ أن قيمة عمليات البيع من خلال بطاقات الائتمان قد بلغت حوالي 14 مليون دينار بحريني مقارنة بالربع الرابع من عام 2019 حيث بلغت قيمتها حوالي 25 مليون دينار بحريني، بانخفاض يقدر بحوالي 45%.

عمليات نقاط البيع – بطاقات الائتمان – متاجر المجوهرات (الدينار البحريني)

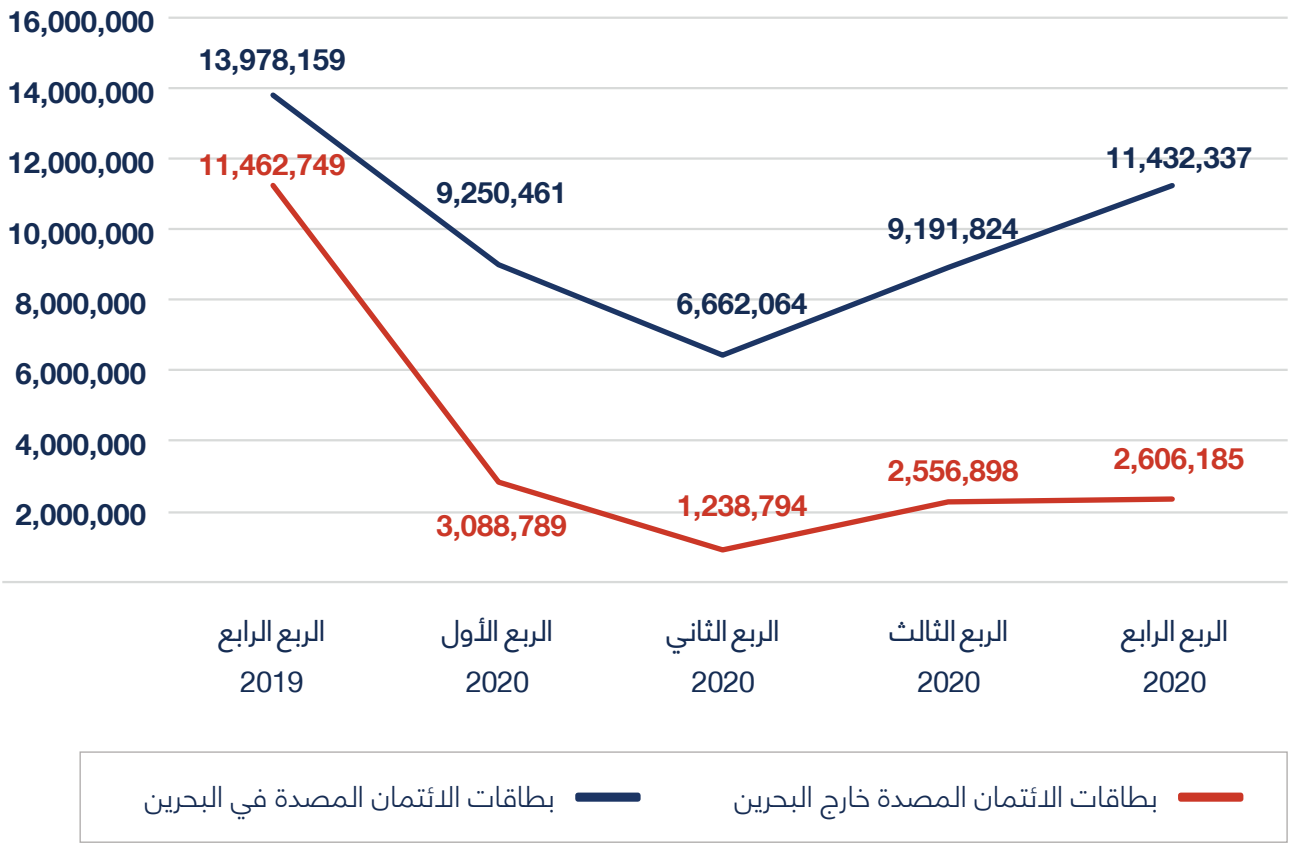

المصدر: مصرف البحرين المركزي

ارتفاع هائل في نسبة الجرائم الإلكترونية خلال العام الماضي بنسبة بلغت حوالي 494%

أدى التوجه إلى الاقتصاد الرقمي إلى زيادة في التسوق عبر الانترنت أو ما يسمى "التسوق الإلكتروني"، وقد صاحب ذلك ارتفاع نسبة الجرائم الالكترونية خلال العام الماضي 2020 بنسبة بلغت حوالي 494%.

عدد جرائم الاحتيال عبر الانترنت

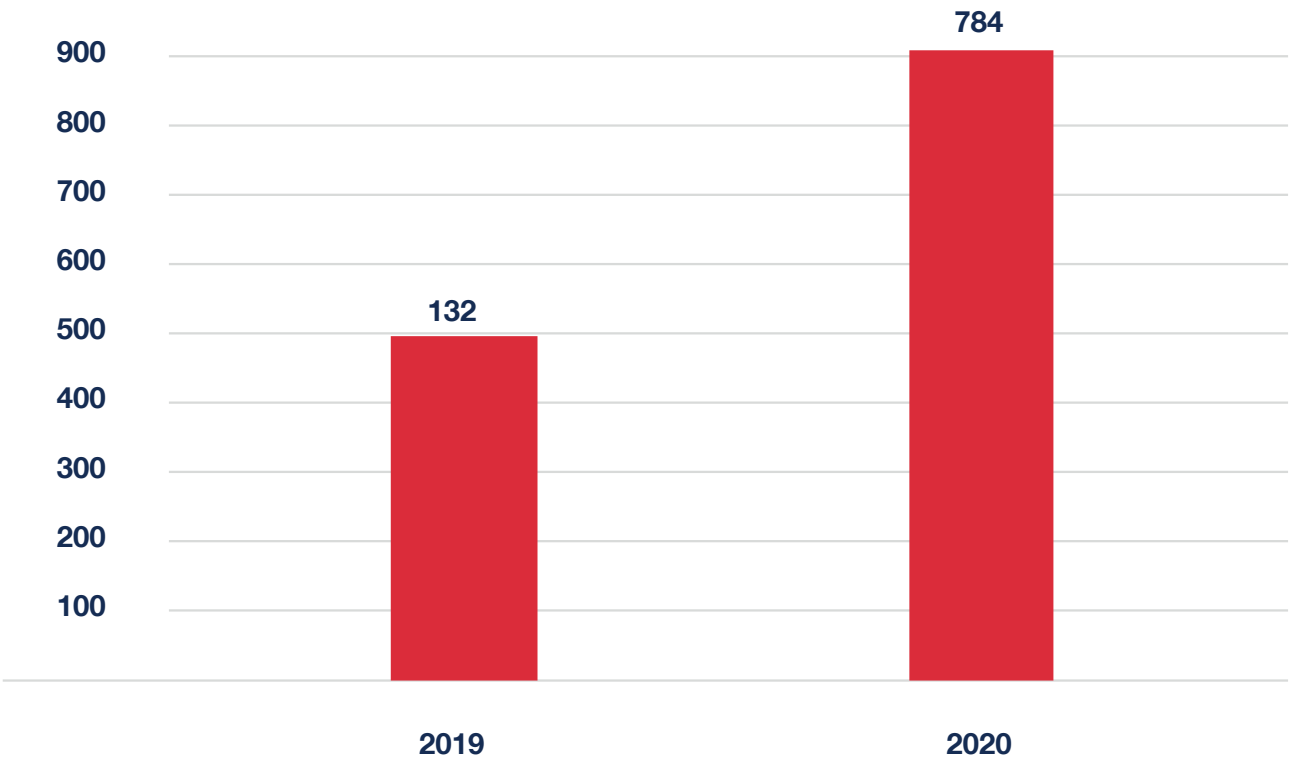

المصادر: الإدارة العامة لمكافحة الفساد والأمن الاقتصادي والإلكتروني – وزارة الداخلية

ارتفاع الانفاق على الالعاب الالكترونية في عام 2020

ارتفع الانفاق على الألعاب الإلكترونية بسبب انتشار جائحة كورونا وتصدرت المملكة العربية السعودية الدول العربية من حيث حجم الانفاق خلال العام الماضي بقيمة بلغت 1.09 مليار دولار، بما يقرب من 20% من إجمالي الإنفاق البالغ 5.4 مليار دولار. بينما انفق البحرينيون 39 مليون دولار أمريكي على الألعاب الإلكترونية في 2020.

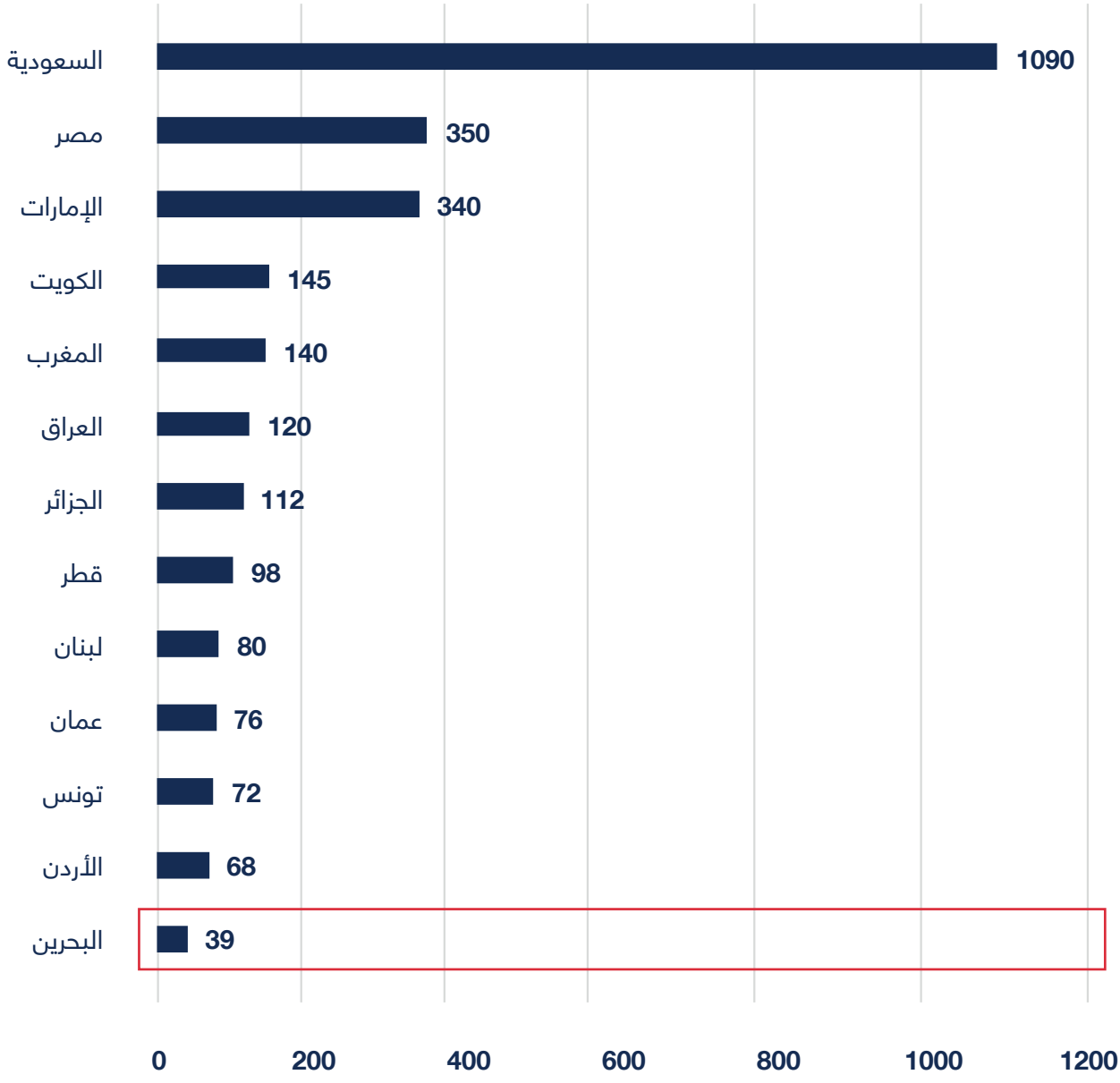

المصدر: newzoo - IDC

”كورونا“ يخفض الدروات التدريبية الصفية بنسبة 80%

انخفض عدد الدورات التدريبية بمعدل قدره 80% في 2020 مقارنة بالعام 2019 وذلك بسبب توقف البرامج التدريبية في ظل تفشي فايروس ”كورونا“. يشار إلى أن الدورات التدريبية في عام 2020 قد تم عقدها من يناير وحتى مارس فقط وذلك نظراً لقرارات الاغلاق الاحترازية.

دورة تم تقديمها عن بعد في 2020 **2,251**

الدورات التدريبية الصفية

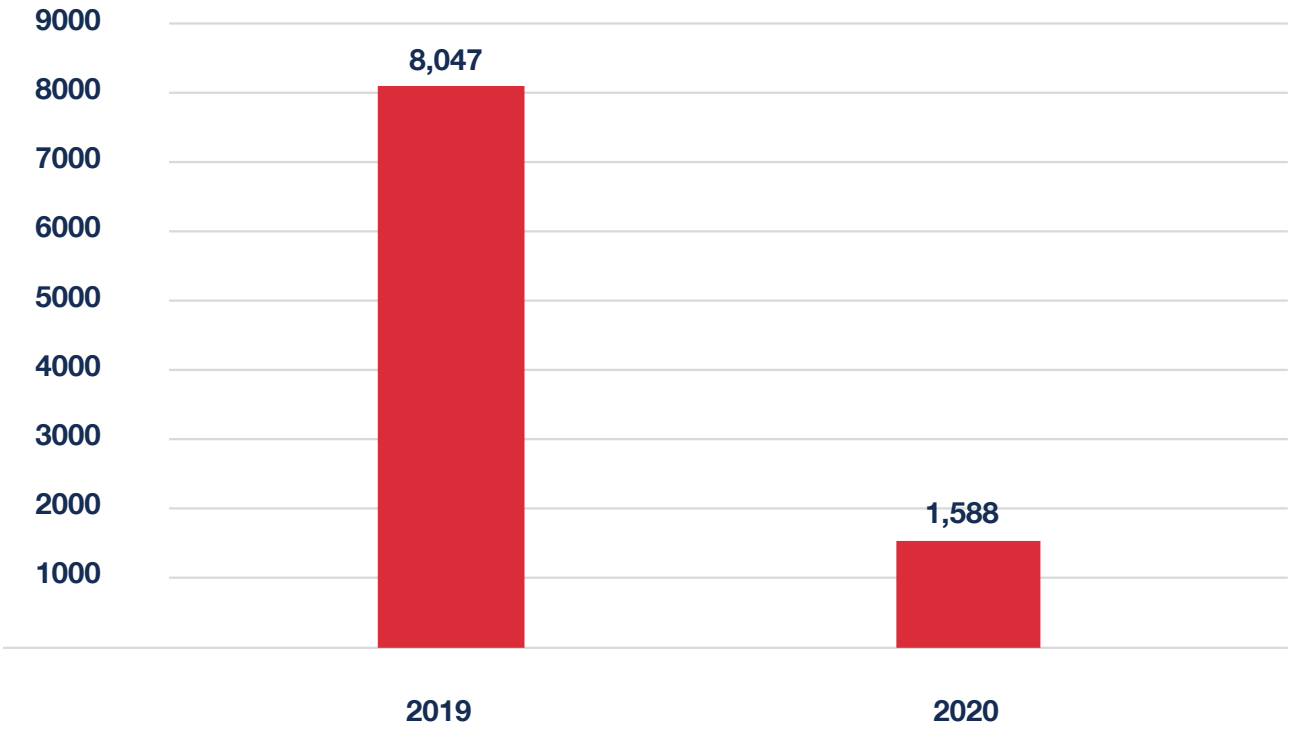

المصادر: إدارة التدريب وتطوير القوى العاملة – وزارة العمل والتنمية الاجتماعية

83% نسبة انخفاض الزوار الوافدين لأغراض السياحة في 2020 مقارنة بالعام 2019

تأثرت غالبية القطاعات الاقتصادية بسبب انتشار جائحة كورونا في 2020، وكان قطاع السياحة من اكثر القطاعات تضرراً بسبب إغلاق الدول في جميع أنحاء العالم حدودها وفرضها لقيود صارمة على السفر.

وتتوقع منظمة السياحة العالمية انتعاشًا تدريجيًا لقطاع السياحة في عام 2021، لكن السياحة قد لا تعود إلى مستوياتها كما كانت ما قبل الجائحة حتى عام 2023. ومع ذلك، يحتاج قطاع السياحة إلى تطبيق استراتيجيات جديدة للابتكار والتكيف مع الوضع الحالي.

وفي مملكة البحرين، انخفض عدد الزوار الوافدين لأغراض سياحية بنسبة 83%، من 11.1 مليون زائر في 2019 حتى وصل إلى 1.9 مليون زائر في 2020. وبذلك انخفض إجمالي إيرادات السياحة الوافدة في 2020 بنسبة 80% من 1.5 مليون دينار إلى 0.3 مليون دينار.

المؤشرات السياحية الرئيسية 2019 - 2020

المؤشر	2019	2020	التغيير النسبي
عدد المسافرين القادمين (مليون)	12.5	2.3	-82%
عدد الزوار الوافدين لأغراض سياحية (مليون)	11.1	1.9	-83%
عدد الليالي السياحية (مليون)	13.2	2.9	-78%
متوسط مدة الإقامة للسائح (ليلة / سائح)	3.4	3.6	+6%
متوسط الانفاق اليومي للزائر (دينار بحريني)	71	67.7	-5%
إجمالي إيرادات السياحة الوافدة (مليون دينار)	1.5	0.3	-80%

المصدر: الادارة العامة للجنسية والجوازات والإقامة، منظمة السياحة العالمية

84% نسبة انخفاض الزوار الوافدين عبر جسر الملك فهد في 2020 مقارنة بالعام 2019

انخفض عدد الزوار الوافدين عبر جسر الملك فهد بنسبة 84% في 2020 مقارنةً بالعام 2019، ويعود ذلك لإغلاق الجسر مؤقتاً منذ مارس 2020 للحد من انتشار الجائحة بين البحرين والمملكة العربية السعودية.

ولكن إعادة فتح جسر الملك فهد في عام 2021 سيضيف مليارات الدولارات إلى اقتصاد البحرين مع عودة عدد الزوار إلى مستويات ما قبل الجائحة.

بالإضافة إلى ذلك، انخفض عدد الزوار الوافدين جواً بنسبة 76%، وبحراً بنسبة 62% في 2020.

تدفقات السياحة الوافدة حسب وسيلة النقل 2019-2020

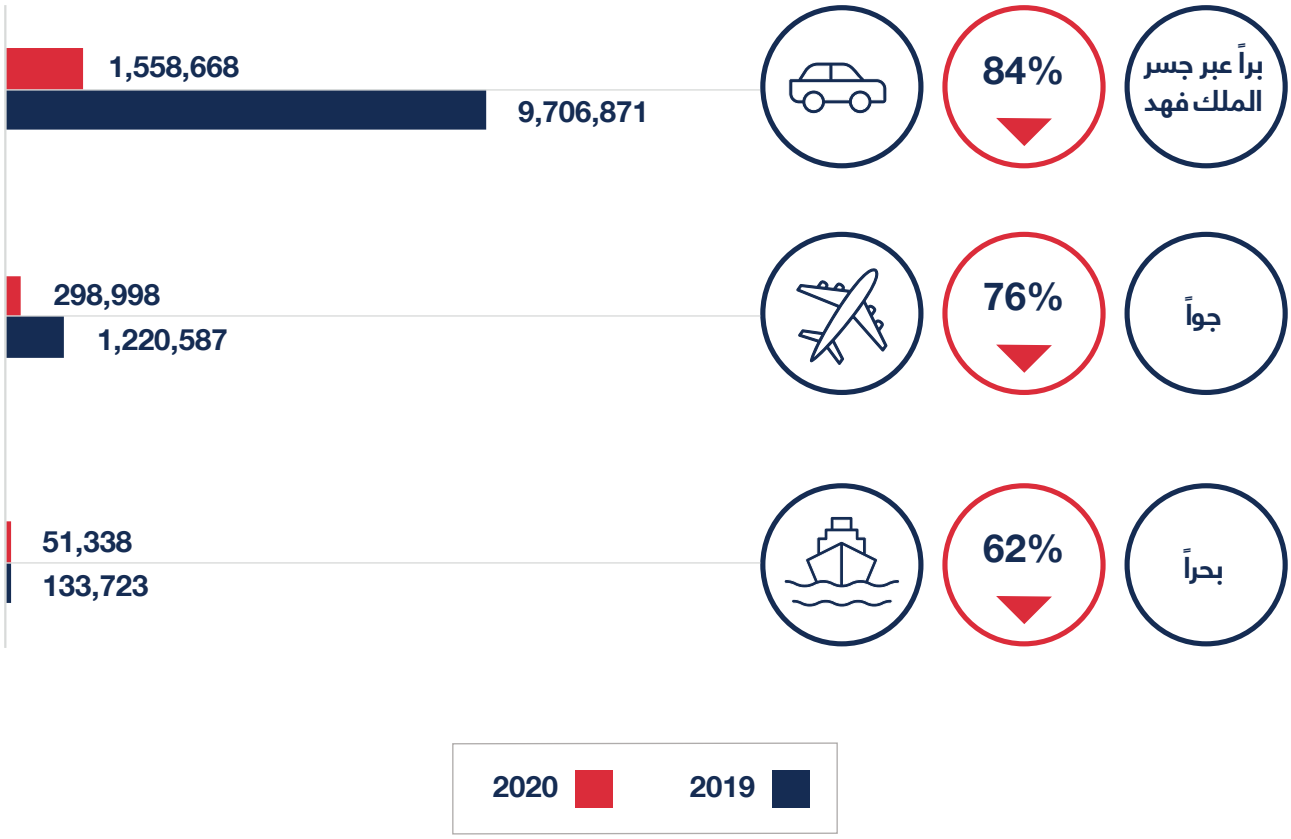

المصدر: الادارة العامة للجنسية والجوازات والاقامة

95% نسبة انخفاض القادمين الى المملكة بسبب الكورونا خلال الربع الرابع من 2020

شهد القطاع السياحي نموا متصاعداً على مدار العقود الماضية، كما اهتمت الدول بصناعة السياحة، نظراً لارتباط الانتعاش الاقتصادي الذي يسببه هذا القطاع بعدد واسع من القطاعات الاقتصادية الأخرى، ناهيك قدرة هذا القطاع على الصعود بالتنمية في الدول التي يزدهر بها لارتباطه المباشر بالتدفقات الاستثمارية الأجنبية وتوفير الوظائف. الا ان قوة هذا القطاع انهارت أمام القيود الاجتماعية التي فرضتها جائحة كورونا، وشلل حركة المطارات، وإغلاق الحدود البرية بشكل كامل لعدد من الأشهر، حيث وصلت الخسائر التي تكبدها القطاع الى 1.3 مليار دولار خلال عام 2020 فقط، وفقا لمنظمة السياحة العالمية.

وفي البحرين، انخفض عدد الزوار الوافدين الى المملكة في الربع الثاني والثالث من العام 2020 لأكثر من 90% بالمقارنة مع نفس الفترة الزمنية من العام 2019، الا ان فرص التعافي لهذا القطاع لا تزال موجودة، خصوصاً بعد قرار العديد من البلدان حول العالم بفتح حدودها وتخفيف قيود السفر في 2021، كما ان الجهود المبذولة في نشر اللقاحات واتباع الاجراءات الاحترازية والصحية خلال السفر كل ذلك سيساهم بتسريع تعافي القطاع.

التغير ربع السنوي في عدد الزوار الوافدين إلى البحرين في 2020 مقارنة بـ 2019

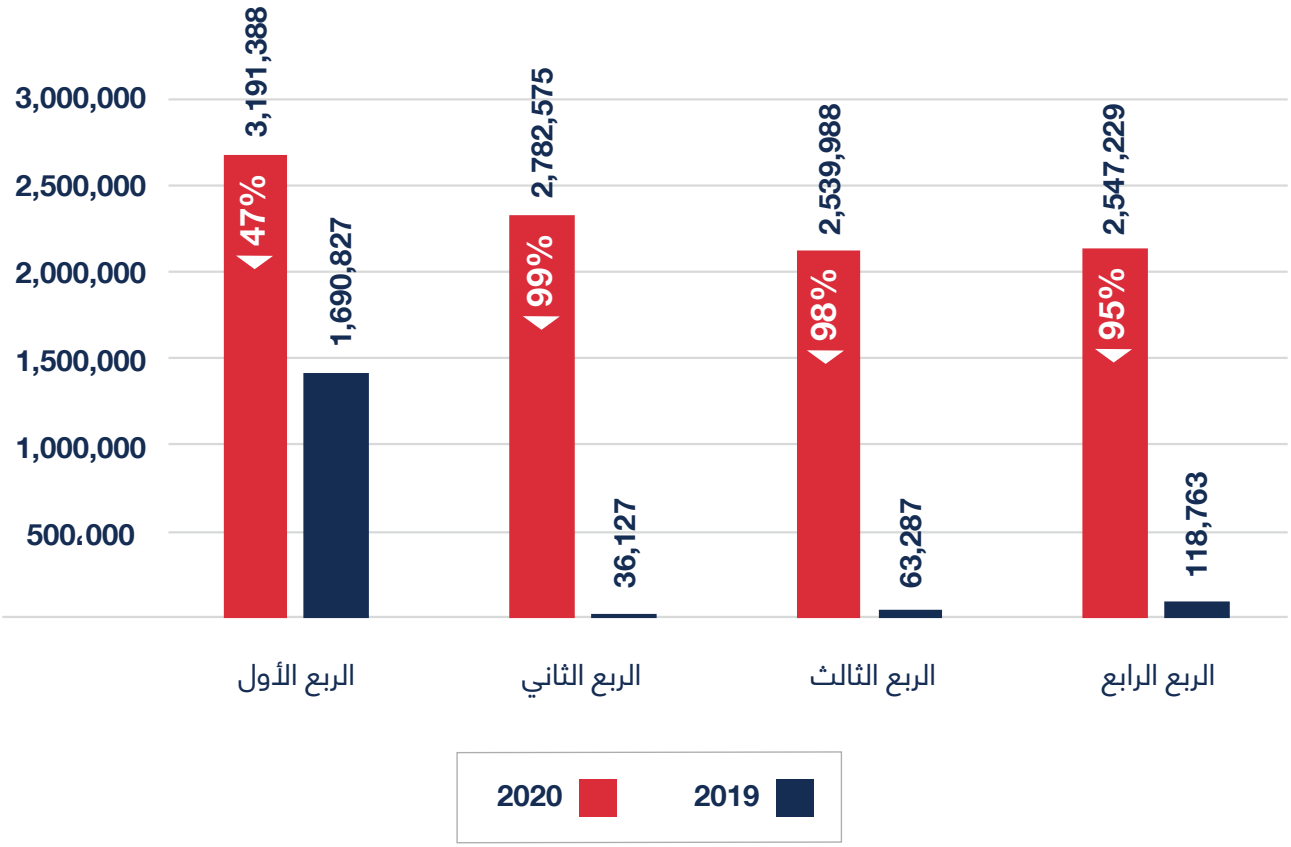

المصدر: الادارة العامة للجنسية والجوازات والاقامة

تواصل معنا

الهاتف 17380000

العنوان : مبنى 519 طريق 1010 مجمع 410

ص.ب: 248

المنامة - مملكة البحرين

فريق مركز الدراسات والمبادرات

فاطمة حميد الصايغ
مدير مركز الدراسات والمبادرات
17380046
fatema.alsayegh@bahrainchamber.bh

آلاء حسن منصور
باحث أول
17380098
alaa@bahrainchamber.bh

فداء إبراهيم أحمد
باحث أول
17380059
Feda@bahrainchamber.bh

روان باسم عاشور
باحث
17380020
rawan@bahrainchamber.bh

حسن عبدالنبي عباس
باحث
17380053
h.abbas@bahrainchamber.bh

غرفة البحرين
BAHRAIN CHAMBER

تعتبر غرفة تجارة وصناعة البحرين الممثل الرئيسي للقطاع الخاص البحريني والصوت المعبر عن مجتمع المال والأعمال بأنشطته وقطاعاته المختلفة بعراقتها الممتدة لأكثر من 80 عاماً. منذ تأسيسها عام 1939م تطور دور الغرفة كماً ونوعاً كأقدم غرفة تجارية في المنطقة، حيث واكبت جميع مراحل النمو والتطور الإقتصادي والإجتماعي التي مرت بها مملكة البحرين وشهدها العالم على مر السنين، وتعاظم هذا الدور وتنوع مع نمو قطاعات الأعمال وتزايد أهميتها في هيكل الإقتصاد الوطني.

وتؤدي الغرفة دورها الريادي والوطني من خلال مجلس إدارتها المنتخب من قبل الشارع التجاري، وأذرعها الممتدة المتمثلة بلجانها القطاعية المختصة، والتي تمثل مختلف القطاعات الإقتصادية المساهمة تحت المظلة العريضة للقطاع الخاص البحريني، بالإضافة إلى اللجان المشتركة مع الجهات المختلفة ، والعديد من مجالس الأعمال المشتركة مع القطاع الخاص في البلدان الأخرى، إلى جانب جهازها التنفيذي والإداري الذي يضم مختلف الإدارات والمراكز المتخصصة، ويشكل جميع ذلك وغيره كياناً متكاملاً ومترابطاً من أجل تقديم الخدمات المختلفة والقيام بدورها المعني .